

C203

S/A

العبد كائنا اوصافه فندبه عند المشتري لم يكن له الرد بالعيب انما
يحدث العيب حدونه عنده فان قلنا ان هذا انما يصح اذا لم يظهر كونه
بعض العيب المعروفة مستحقا للضيق فلو فرضنا ظهوره نأبى اليه المشتري
لنفس الصفقة كما هو المصريح به في كلامهم بل لا بد ان يكون له الرد
ان يكون جازما بل انما هو في قولهم ان العيب انما اذا كان
وليس اذا لم يحدث في العيب المعروفة عيب المرفوض في المقام حدونه
حدث العيب بعد القبض فممنوع على المشتري ان كان حدونه من طرفه
ام لا سقط الرد والبيع من جهة ان العيب قد ثبت في بعض الصفات
لا بد من ثبوت الجاهل المشتري له بعض الصفقة ومن جهة حدوث العيب في
العين المعروفة له في قبضه وفي قبضه قبل اذ اده المشتري
الرد الى العين المعروفة له عن العيب الرد انما بالبيع وبالباطل ان
تقتضى الصفقة لا يوجب له الخيار بل عدم سلافة البيع يمنع من الرد او هذا
لا بد من الاظهار الواضح في الصفقة لا بد من وقته وظهر في ما يتعلق
اياه او استمر في ثبات صفته وفيه ما يظهر في ما يتعلق اياه
من الرد فان لا يفي بمنع منه وله الادنى فقط لتبعض الصفقة لا يحد
البيع بالجلد لو ثبت بعض البيع في وقت انما يوجب له الرد او المشتري
عبد بن فوات احدهما في يده هذا الخيار وكان له الاثر في عيبهما معا
وليس له رد الباقي لان الشك في عيب فكا ان الشك في عيبهما معا يمنع
من رد الباقي فيسقط الرد ويثبت الارث في عيبهما معا فكذا فيما نحن فيه حدث
العيب يمنع من رد العين فيسقط الرد ويثبت رد الباقي انما المشتري
وهو المظهر والاصل ان ثبوت الخيار فيما نحن فيه من جانب المشتري لتبعض
الصفقة عليه معارضته لسقوط الرد انما المشتري لتبعض الصفقة
بجود العيب على البائع اذ ليس الرد من تبعض الصفقة الا ان يوجب
اجاد وادور تبين لتبعض صفته لا بد من اده لا الفرق فانهم انما يفت

عيب العيب في قولهم انما يصح اذا لم يظهر كونه بعض العيب المعروفة مستحقا للضيق فلو فرضنا ظهوره نأبى اليه المشتري

ولا سيما ان العيب المعروفة له في قبضه قبل اذ اده المشتري كما انه يستلزم منه الرد والصفقة لا بد من ثبوت الجاهل المشتري له بعض الصفقة ومن جهة حدوث العيب في العين المعروفة له في قبضه وفي قبضه قبل اذ اده المشتري

وانما سلافة البيع يمنع من الرد او هذا لا بد من الاظهار الواضح في الصفقة لا بد من وقته وظهر في ما يتعلق اياه او استمر في ثبات صفته وفيه ما يظهر في ما يتعلق اياه

فكذا فيما نحن فيه فيسقط الرد ويثبت الارث في عيبهما معا فكذا فيما نحن فيه حدث العيب يمنع من رد العين فيسقط الرد ويثبت رد الباقي انما المشتري

فما انقضت له الفلسفة

كتابنا في الطب

الفقهية

الحمد لله الذي هدانا الى معالم الاسلام بتهدية فواعل فضول الاحكام
وارشادنا الى مناهج غاية المرام بتهدية مشارق قوانين خبر الانام وشرح صدرنا
بلمعة من ضوابط اولى الاقطار ونور قلوبنا من لوازم معارج الاهكام والاصاغر
والسلام على البعوث لاعلاء دعائم الاسلام واظهر انساب الجلال والحكم
واله مفايح الرحمة ومصابيح الظلام وزينة اصحاب البركة الكرام اما
بعد فيقول المقصد في بحرين الوطن المستنير للفتا والمحسن الافتخار
ربه الفخر محمد بن علي بن ابي الحسن الحسيني القمي رحمه الله تعالى ذكره اهـ
بعض الاجالة من فضلاء علمائنا الخاصين بل من اساتيدنا ومشايخنا
البحر المحمديين الميرزا زين العابدين الله بقاء وحرس الباكستان وعلاه وقال له
انه لو باع شخص نفسه عبدا وقبض الثمن واقبلته اياه فقبض الشرع
تصرف فيها صحيح السبع وان لم يفرغ منه انه ظهر وثبت بعد القبض والتصرف
كون بعضها مستحقا للفبر ثبات الخبا للمشتري مطلقا لنبعض المتفهمين
وان حدث بعد القبض والنصف في ذلك العيب عيب انتهي فاحصل كلامه
وخلاصة مراده اقول ان الذي يحتاج بالبال ان يثبت الخبر في المقام في غاية
الصعوبة والاشكال ومقتضى الأدلة والاحول والقواعد ديناري بخلاف
ذلك والا فوي عند بل الخبر انما لا يتحقق عدم ثبوته مطر وتفضيل الكلام
وتوضيح المرام وابان المطلوب في هذا المقام ان فوى علمائنا الأبرار
فقهائنا الأخيار في خبا العيب بلا اشكال وربما تدرى سقط الرذائل لو كان

[illegible]

او الثمن وهو ليس على حاشية الاصلية وليس هنا الا انك وقع فيه الشك
 اي تعارض ثبوت الحيا للشيء لبعض الصفقة عابدة وعدا ثبوتها للشيء
 بحدوثها لغير ثبوتها على البايع لا بد اما من القول بالغير ولا يمكن
 القول بغيرها هو واضح غايته اوضح بحيث لا يحتاج الى البين او التبريل
 بالتساقي كما هو الممكن والقول الرجوع الى الاصول والاعتماد على الاصل
 والقاعدة في العقود الا الصحة والزم في بيع البيع وبذلك قيمة الشيء
 الخارج مستقيمة لا غير دون الخبا وهو الخارج لو رضى البايع على الفسخ
 جاز للشيء مع الفسخ وردا امين لكن لا بد له مع رد الدين والارشاد
 فان للبايع ان يطلب من المشتري الارشاد متى حصل العيب في البيع بعد
 القبض والتقص فان كان التقص من قبل المشتري فلا اشكال في ارجائه
 ان يكون الرد مع الارشاد وان كان من قبل الله فلا فرق في النظر فاما
 لبعض اهل النظر كتنها الشبهة الثانية فيضنه انه لا يضر كك وبالله ان يرضى
 ليس لا تظهر ثبوت الحيا للشيء بل هو العيب الباطن مع جهالة التبدل لم يبرأه
 البايع وسقوط الرد بالتصديق دون الارشاد كما ذكر عن ابيهما عليه السلام في الرجل
 يشتري الثوب والمناخ فيجده فيه عيبا فقال ان كان الشيء فائدا بعينه رد على
 حيا واخذ الثمن ان كان الثوب قطع او خيط او صبيغ يرجع بنقصنا العيب ان
 اذا لم يكن الشيء فائدا بعينه يسقط الزنا ويرجع المشتري للبايع بنقصنا العيب
 فيما نحن فيه اذا حدث في العين عيب لم يكن العين فائدا بعينها حتى يردّها او
 الثمن يسقط الزنا للشيء ويثبت قيمة الشقص هو العيب فان قيل ان ما نحن فيه
 من قبيل المنزلة والمنزلة والنزول مقدّم على المنزلة كما في باب الاستصحاب فان لم
 لا تظهر ما لولا في على ما القليل الواكد الجاسه فنحن ثم صعبه في دفعه
 ما كثر غايته وشأنه بلوغ الملاقي بالكسر مقدارا كثر حتى يطهر ويكسر
 المأكلة ام لا ثم لا في ذلك الملاقي الفسخ ثوبا هو متعلق الطهارة وتعلق

عنه وانما الاصل في العقود العينية
 وانما اطلاق عليه السلم وضعه وضاهل
 لان الخارج عليه السلم وضعه وضاهل
 ذلك لان البايع لا يملك
 الفاعلة او الاستعمال في الفسخ
 كل من المتعاقبين من التمسك بها
 حار لغيره وانما يتم بالرد وان كان
 صاحبها قد مات او اذوت كسائر الاموال
 بامتناع احد الطرفين
 المتعاقبين الثاني فيمنع عيب
 العوضين والثاني في المتعاقبات
 احدهما عوضين في المتعاقبات
 الثاني في المتعاقبات في الرد
 الثاني في المتعاقبات في الرد
 الثاني في المتعاقبات في الرد
 الثاني في المتعاقبات في الرد

كبرياءه او فقهنا موجب لنقصنا الي البتة كما لو طر على الجارية ان لا يثبت على ركبها شئ من السنان
 عن ابي ليلى انه قد اليه جعل خصما له فقال ان هذا باعني هذه الجارية فلم اجد حين كشفها
 وزعمت انه لم يكن لها قط فقال له ابن ابي ليلى ان الناس ليما الور لهذا الجمل تحت يده يوفى الله
 كرهت فقال ليها انك كاعيا فافضل به فقال خي اخرج اليك في اجد اذ في لنتهم
 ودخل من باب اخر فاني محمد بن مسلم اليقظ فقال اني شئت ترون عن الجعفر الباقر في المرتبة لا
 يكون على كبرها شعر اكون ذلك عيبا فقال له محمد بن مسلم اما هذا اضاف لعرفه ولكن قد
 ابو جعفر عن ابائه عليهم السلام عن النبي صلى الله عليه واله قال كلما كان في اصل النخلة قرارة او فقه
 فهو عيب فقال ابن ابي ليلى عيبك رجع الى القوم فبينهم بالعبث في امة كما ان في
 العبد الكاتب او الضمة عند المشتري عيب يفسد من البرد باليالي ابو ليلى في العيب
 فكذلك ان حدثت عند انبات الشعر على ركب الامة ونحوها من الجمل العيب لا يفسد
 عيبا ان انبات الشعر في ركبها كان في اصل النخلة قرارة فقه عيب يفسد من البرد باليالي
 السابق لثقل العيب عند وضع السبع وبارز وهو المظفر فان قيل ان الدابة قد ورد في
 على انه يثبت في المشتري بنية في الضمة على سبيل الاطلاق فاعلم بان يثبت في المشتري
 قطع لوجود الرفع وصلاحيته للرافعة وانما الشك في ان الرفع امر عيب لا يفسد
 القبض النقص هل هو يصلح للرافعة ام لا الاصل انه كون الرفع صالحا للرافعة بعبارة
 اخرى ان القبض لشئ من الخيا موجود وهو مظهر بعض العين المعلومه مستحقا للنفذ
 المانع هو عند العيب بعد القبض النقص وان كان ايضا موجودا فكذلك كون المانع
 صالحا للرافعة ام لا الاصل انه عدم كونه مانعا فاذا ثبت ثبوته وصلاحيته للرافعة بعبارة
 الاصل لان الاصل عدم كون المانع مانعا شرعا في الحقيقة فيثبت المانع وهو ثبوت الخيا
 للمشتري قلنا ان الدليل على عدم ثبوت الخيا للمشتري على سبيل الاطلاق بعبارة العيب
 القبض النقص ايضا قلنا من الثبوت والحكم بعبارة ثبوت الخيا للمشتري لا وجود الرفع وحده
 للرافعة انتم قطع وانما الشك في ان الرفع امر عيب لا يفسد من البرد باليالي
 للرافعة ام لا الاصل انه كون الرفع صالحا للرافعة وبعبارة اخرى ان القبض لثبوت

لحمته

كما يملكه قوله على ما هو
 الرجل المشتري ويحب التوحيبا
 ان كان المشتري قائما به رتبة الى
 صاحبه والخلال الشئ وان كان
 الثوب قد قطع او فقه او صنف
 يرجع منه ماله العيب فانه عليه
 المشتري حكم على سبيل الاطلاق
 على انما هو المشتري قائما به رتبة الى
 المشتري انما هو المشتري

وقول الباقر عليه السلام في صحيحه زاده بعد سؤاله عن إيجاب الحققة والخفضا على الرجل الوتر
 لا ينقض اليقين بالشك بل لا ينافيه فنه بيقين آخر وغيره من الأحكام الشرعية
 عنهم بقاء ثبوت إيجاب الحققة يثبت خلافاً فيه فنه بيقين آخر قلنا لا ينافي ثبوت الرد
 وإيجاب الشرع لحدوث الإيجاب ليقبض التضرع كان متيقناً بأصل الشرع لورود
 هذا الحكم على سبيل الإطلاق عن الأمة الأظهر وفرضي علينا أن الأحكام وثبوتها
 للشرع لا لبعض أن كان إيقناً بأصل الشرع لورود هذا الحكم إيقناً في ثبوتها
 الأبرار كما نثبت في أن هذا الحكم أي ثبوت إيجاب الحققة ليقبض من هو ناقض للمعنى
 لذلك الحكم أي عدم ثبوت الرد وإيجاب الشرع لحدوث الإيجاب بعد قبض التضرع لا
 ومقتضى الاستصحاب الصحيح المبررة وغيرها من الأحكام المتظاهرة بالنوازة الورد
 على مضمونها عنهم عليهم بقاء عدم ثبوت الرد وإيجاب الحققة يثبت خلافاً فيه فنه بيقين
 آخر قلنا لا ينافي القول بالتساوق والرجوع إلى الأصول والقواعد على قولنا أن هذا
 الحكم أي ثبوت إيجاب الشرع للقبض التضرع هو ثابت من حين العقد فإذا استصحبنا
 لا يجوز إبطال الاستصحاب في ذلك الحكم أي عدم ثبوت الرد وإيجاب الشرع لحدوث
 الإيجاب ليقبض التضرع لأن ثبوت الحكم الأول وبقائه مستلزم لرفع الحكم الثاني
 عدم بقاءه فلا يجوز استصحابه قلنا أن هذا الكلام وإن كان وجهه وجهاً في الجدل
 إلا أنه يشترط في الاستصحاب ثبوت الموضوع والحال الموضوع في الحال الأول قد يتر
 لأنه أي ثبوت إيجاب الحققة في حين العقد إنما كان ثابتاً على العين الصحيحة لا العيبة والقر
 أنها معيبة لحدوث العيب لا يجوز استصحاب ثبوت إيجاب الحققة في العين العيبة فإذا
 استصحب ثبوت الحكم الأول لأنه كان ثابتاً على موضوع بوصفه صحيح فكيف يستصحب
 على الموضوع بوصفه معيب ثبوت الحكم الأول لا يستلزم لرفع الحكم الثاني لعدم
 بقاءه واستصحابه حتى يرفع فانه قلنا فعلى ما ذكرنا لا بد من القول باستصحاب الحكم الثاني
 لعدم تغير الموضوع فيه كالأول فإن المستصحب به هو الحكم الثاني أي عدم ثبوت الرد وإيجاب
 الحققة لحدوث العيب ليقبض التضرع إذا تغير الموضوع في الأول ولم يتغير في الثاني فصح

أي ثبوت إيجاب الشرع للقبض
 منه عند طهارة
 عنه
 أي بقاء عدم الرد وإيجاب
 الشرع لحدوث العيب بعد
 القبض والتضرع منه دام

[illegible][illegible]

الذي يحتاج اليه الجميع
واحدنا مع الآخر
واحدنا في غيره

21

بعض العين المعلومه مسبقا للخبر ثم يتبعها انا اذ لم يعلم بان التمسك به هل اذ لم يعلم
او العموم الخبر الحقيقي حتى لا يثبت من خبره بعض العين المعلومه مسبقا للخبر انما يقتضيه
الرجوع والخبر عنه في هذه الصورة ومقتضى كون الاصل في الاستعمال الحقيقي اذ لا يخفى
المصدر الاول دون الثاني فبما اننا انما نعلم مقتضى الخبر انما هو الاصل في المردود
فلا بد من التناقض والرجوع الى الاصول والقواعد هو الظاهر فان قلنا لا يجوز لك
التمسك في الحكم الثاني بالاصل المردود لان التمسك بان الاصل في الاستعمال الحقيقي
مقتضى بقول الاصوليين في مقابلته بان الاستعمال اعم من الحقيقة والجماع قلنا
نطلب الكلام عليك ونقول لا يجوز لك التمسك في الحكم الاول بالاصل المردود فان التمسك
بان الاصل في الاستعمال الحقيقي مقتضى بقولهم في مقابلته بان الاستعمال اعم من
الحقيقة والجماع فان قيل انما نرى ان الاصوليين كثيرا ما يتسكون بكلا الاصلين مع
متناقضهما فترى انهم التناقض بين كلامهم حيث يدعون ان الاصل في الاستعمال
الحقيقي واخرى ان الاستعمال اعم من الحقيقة والجماع فكيف لنا ان الجواب في رفع
هذا الاشكال والتناقض الوارد على القول بل لا احد لها الا في حقنا
قلنا وان لم يكن هذا المخصص مورد بياننا المتكفل بسببه كتاب الكبير
السمي شكوة الصابغ الا انه لا بأس لبياننا وذكره هنا ايضا فنقول ان الجواب عنه بوجهين
الاول ان مجرى الاول انما هو في محل الخبر والمردود من الاتحاد وحده الخبر المشكوك فيه
سواء وجد المعاني الكثيرة التي علم مجازيتها ام لا فلو كان اللفظ عشرين متعاضدا ان شئت
مجاز وشك في الواحد منها انه حقيقة او مجاز فيكون من اقسام متحد الخبر فينتج تحت
قاعدة ان الاصل في الاستعمال الحقيقي ومجرى الثاني انما هو في تعيين المردود كما
فيما نحن فيه بعد تنبيه من الحقيقة والمجاز فاذ علم الموضوع له وشك في المردود بالاصل
يحكم على الحقيقة ومجرى الثاني في تخصيص الاوضاع مع العلم بالمردود فاذ علم وتعد
العلم وشك في الموضوع له فهو الاستعمال اعم من الحقيقة والمجاز فلا تناقض صلا
كيف كان فاضالة الحقيقة من الاصول الاجماعية فالمراد في صلاها الاجماع فلا

في متعاضد الخبر فلا تناقض
في الثاني ان مجرى الاول
انما هو في

لا
في

في اعتبارها

المسألة في الصلوة فقال كل ما لا يتم الصلوة به من الحركات فلا تنويه ويخرج من الصلوة
فيه وفي آخره لا يخرج من الصلوة في ذلك من الحركات فالخبر الأول عام غير قابل للتخصيص
بالنسبة إلى مورد الخاص فيخرج منها الأحكام المتباينة من الخبر وغير هذا أي حكم
أحكام المتباينة من غير الخبر فيه وأما فيما نحن فيه أي في الخبر المزبور فينبغي أن
التفسير لا يثبت عليه بالتفسير وحاصل ما يمكن أن يكون أن جوابه عليه السلام بالأخذ
بأن الحديثين من باب التفسير يدل على أن الحديث الأول نفي الأهم عليه السلام بالغير
وإرادته ولا لئلا يقال من التفسير إلى الفهم لا يمكن إرادة غير هذا الفهم
منه فاجاب عليه السلام بالتفسير بالجملة أن مثله قد علمه الغير على ظاهره لا يخرج الدلالة
من المسائل الأربعة من التفسير فليس التفسير في الخبرين المزبورين
أما ما ذكرنا على ظاهره وإرادته العام وإن شئت لربما كان مورد من موارد وهو
تعارف الخبرين الواردين في الآية أي أنهما يشتركان في شيء من الأدلة التي هي
التي لا يخرج مع حال الطلاق فإما ما هو عليه قبل خروج شيء من الأدلة أو ما هو عليه
الموقوف في المشرقة من الأدلة أي ما هو عليه من الأدلة وما هو عليه من الأدلة وما هو عليه من الأدلة
فإنه تل الحديث مضاف إلى الأصل فلا بد من وثيق به على الولادة أو من حيثها
في الأول الباعث على معنى غيره في الثاني على قول كما هو الغرض والظاهر أن الثاني
عليه الإجماع وفي الخبر المضطرب بالشهر عن الصادق عليه السلام عن امرئهم أن
الدم فقال تدع الصلوة قال فافهم أو أن الدم وقتها الطلاق فإنما هي من حيثها
حتى يخرج رأس الخصية فإذا خرج رأسه لم يجب عليها الصلوة الخبر خلافًا لما
جماعة أخصوا بالأول للأصل والموقوف المزبور العاوت ترك الصلوة فيه على الولادة
المباد منها خروج الولد بثما ومجتمعا فافهم وكيف كان ينبغي عليه عليه السلام
النظر فقدمه على الظاهر والتكافؤ حاصل ما ذكرنا فخصص به الأصل هذا لكن
في نهيته هذا التقدير ترجح لا يخرج عن تسامح لأن الترجيح فرع التعارض وفي
الحقيقة لا تعارض بينهما لأن النص ما ورد وأما حكمه عليه السلام فافهم في كتابنا المزبور

عن الصادق عليه السلام في تفسير قوله تعالى
فانزلنا من السماء ماء فاعلم ان
الصلوة هي من الصلوات
التي هي من الصلوات
التي هي من الصلوات

عن الصادق عليه السلام في تفسير قوله تعالى
فانزلنا من السماء ماء فاعلم ان
الصلوة هي من الصلوات
التي هي من الصلوات
التي هي من الصلوات

الطرح والمراد من الطرح على الظاهر بالحكم عن بعض الأصحاب اعم من طرح احدهما
 لترجيح الاخر فيكون الجمع مع وجود الترجيح اولى من الترجيح ومع التثاقول من الترجيح
 يعلم ان هذا الترجيح هل هو جازم لا نفوق لان الجمع بين الدليلين والسكران الذين
 استنادهما بما يكون الى الخبرين المتسافين بظاهرها اجمل العقل من غير تفتيش
 الأول ان يكون الجمع بينهما بالتصريف في احدهما العتق من دون احتياج الى شاهد
 الثاني ان يكون الجمع بينهما بالتصريف في احدهما لا يعينه مع الاحتياج الى شاهد
 خارجي الثالث ان يكون الجمع بينهما بالتصريف في الطرفين مع الاحتياج الى شاهدين
 اما القسم الأول منه فمن امثله العام والخاص المطلق كالنقض الظاهر مثل الامر العام
 ولا تكرم به السلام ويجب الجمع بينهما باقتفاء الفرقين بالتصريف في العام لجمله على ان
 المراد منه غير بل من دون احتياج الى شاهد خارجي تصرف في النقص من امثله
 الظاهر والظاهر فان قيل ان من جملة تقاض المقتضى والناقل الخبر المذكور في الاستصحاب
 في جواب محمد بن الحسن بن النعمان بن النعمان حيث كتب اليه عليه السلام يسئله عن بعض
 عن المصلي اذا قام من الشهاد الاول الى الركعة الثالثة هل يجلس ان يكبر فان
 قال لا يجب عليه التكبير يجزيه ان يقول بول الله وقوته اقوم واقعدان فيه حديثان
 اما احدهما فانه ان انتقل من حال الى حال فعليه التكبير واما الاخر فانه روى اذا
 رفع راسه من السجدة الثانية فكبر ثم جلس ثم قام فليس عليه القيام بعد القعود
 تكبير وكذا التشهد الاول يجزى مجزى هذا المجزى واما اخذت من باب التسليم
 كان صوابا فانه عليه حكم بالخبرين الخدين الزبورين مع ان بينهما عموم وخصوص
 متقاربان وقد ذكرت ان الاجتماع متعقد من الخاصته العامة على تقدير الخاص على العا
 فكان الاول من اختصاص الخبر الاول والثاني والحكم بعد وجوب التكبير هذا فضلا
 انه يلزم على هذا جواز القول بالتخير فيما نحن فيه ايضا لانه لا يقي في الجملة من تعاضل المقتضى
 النافل قلنا انه محتمل ان يكون العام غير قابل للتخصيص في نظره عليه السلام نصيبا بالنسبة
 الى مورد الخاص في غير النظر فالوفض انه سئل عن المصنوع عليه السلام عن ذلك من

ای چہ بعلیہ الذکبیہ کلہما قال
من مال المؤمنان من احوال الصلوٰۃ
منہ

10
مجلس
البرلمان

4
امام حسن بن علي
عليه السلام

مورد الاجتماع وذلك بالاجتماع وجد فيه احد من المرتجحات الداخلة او
الخارجية فهل يجب الترجيح الا وجهان الاول انه يجب الترجيح به كالتباين
للاختلاف الدالة على لزوم الترجيح مط كالمقبولة وهو ما بالاعتدال وبما فيه
العامة والشهرة وغيرها وقد انه اذا كان الترجيح لازما بلز اخذ احد السند
مع ظاهره وتواتر سند الاخر الثاني انه يجب التوقف والقول بالتوقف في احد
الظاهرين لا بعينه ان بعد الدالة الاختصاص على تقدير سندهما وبقا
الاصلين لا بد من القول بالتوقف والرجوع الى الاصل فان قلت لم يصح
القول من وجهه فانه ان اعتدلا لا يلزم التساوي والتوقف والخير فاما الثاني
احد الطرفين من ترجح داخلة كان او خارجية بنبط الترجيح قلت في التباين
اذا وجد الترجيح يصح الامر بغير دليل من احد السندين وبان رفع اليد على
الظاهرين ولا يربط برفع اليد عن احد السندين والقول بالترجح او لا من طرح
كلا الظاهرين ورفع اليد عنهما بخلاف ما نحن فيه فان الامر بغير دليل من
الترجح ورفع اليد عن احد الظاهرين لا بعينه وبان الترجيح ورفع اليد عن
السندين من البين ان الاول او من الثاني ان اولنا بوجوب الترجيح هنا ايضا
كالتباينين يلزم عدم العمل بالرجوع الى الترجيح في مورد الاجتماع وهذا
لارادة الاختصاص الدالة على وجود احد السندين ان في الثاني فمورد
الاجتماع فقط لا في مورد الافتراقية قلنا ان هذا مستأنز للسندين فلو ان
هذا هذا واجبا لانه اذا كان احدهما من المتناضين مورد عن التعارض كما في
حيث ان الرجوع الى المرتجحات السندية فيها على الاطلاق بوجوب طرح الخبر
في مادة الافتراق لا وجه له والترجح بها في خصوص مادة الاجتماع الذي هو التباين
وطرح الرجوع بالنسبة اليها مع العمل به بعد عن ظاهر الاخبار الغلظة
وبالجمل ان الاخر في التباينين دابر بين الطرح اي طرح احد السندين ^{بالتقدير}
ولا يمكن الجمع وهذا اذا وجد فيه احد المرتجحات الداخلة والخارجية يجب

هذا بيان عدم جواز القول بالتحيز في الحق فيه يعلم مما سبق ذكره فنقول وأما القسم
الثالث من الجمع فيكون في البابين مثل الكرم العلماء ولا تكرم العلماء والجمع لا يحصل
إلا بالتصرف في الطرفين بأن يحمل الكرم مثلاً على التخصيص لا الوجوب لا تكرم على
الكرامة لا المحرمه فان الكرامة تجمع مع التخصيص في الفعل لكن مع الجمع
إلى شاهد من حيث أن اتحاداً ولم يكن مرجح أصلاً فلا بد من القول بالتساط
أو التحيز أو التوقف بناء على المذهب الأقوال وأما إذا كان في أحد الطرفين
مرجح فإن كان داخلياً ولكن لا يتساوى فلا بد من أنه يدخل تحت القسم الأول
من الجمع ويصير من قبيل التصرف الظاهر فيجمع بينهما وإن كان داخلياً
صدوراً أو جهة صدوراً وخارجياً ومضمونياً لا ريب في أنه يجب الترجيح
وأما القسم الثاني منه فيكون في العامة والخاص من وجه كما في الظاهر من
مثل كرم العلماء ولا تكرم العلماء فالجمع بينهما يمكن بالتصرف في العلماء بأن
يجعل المراد من العلماء غير الفقهاء مع الاحتياج إلى شاهد خارجي ويجب
لا تكرم الفقهاء عمومهم وبالتصرف في الفقهاء بأن يجعل المراد من الفقهاء غير
العلماء مع الاحتياج إلى شاهد خارجي يبقى كرم العلماء على عمومهم مثل
ما نحن فيه من ثبوت الحثا للشيء والتبعض عند ثبوته لم يحدث له لغيره
القبض والتصرف فجمع بينهما يمكن بالتصرف في الأول بأن يجعل المراد من ثبوت
الحثا غير صورة حدوثه لغيره مع الاحتياج إلى شاهد خارجي يبقى عند ثبوت
الحثا على إطلاقه وعمومه بالجملة فإن مادة الأفرق من الطرفين الأولى ثبوت الحثا
له للتبعض من دون حدوثه لغيره في البيع ومادة الأفرق من الطرفين الثانية
عدم ثبوت الحثا لمحدثه لغيره من دون أن يتبعض الصفقة ومادة الاحتياج
أن يتبعض الصفقة ويحدث في البيع عيبي أن لم يوجد فيه أحد من المتحيزين
الداخليين أو الخارجيين بل يعاد لا فلا بد من القول بما بالتساط أو التوقف
فلا يجوز القول بالتحيز أصلاً لأنه يلزم ترك العمل بأحد ما راساً عيبي

وأيضا لا بد من التوقف في الثاني
بأن يجعل المراد من الفقهاء غير
العلماء مع الاحتياج إلى شاهد خارجي
فإن كان داخلياً لم يثبت
الاحتياج إلى شاهد خارجي
فإن كان داخلياً لم يثبت
الاحتياج إلى شاهد خارجي

فانما هو في حق الله تعالى والرسالة والرسول الى الاصل الموافق لما في اذان الله تعالى
 في الآية وفي الجمع بينهما في غير جهة ثم انما يمكن الجمع بين الدليلين بانما هما في جهة
 من جهة واحدة وهو في تخصيص العام الاخر بامر خاص لا بالعموم الاخر حتى يلزم الجوز
 عن استزادة التخصيص بالاصح كما في قوله عليه افضل صلاوة الشرف بينه لا الملتزم
 وقوله صلى الله عليه وآله صلاوة في مسجد هذا عند الفضاوة فيما عداه الا
 المسجد الحرام فالاول في نفسه تفصيل في فضل النافذة في البيت على مسجد المدينة ومسجد
 الحرام والثاني في نفسه تفصيل في فضلها في مسجد الله تعالى على البيت المحفوظ
 فيما عداه فانه الاجماع صلاوة النافذة في مسجد النبي صلى الله عليه وآله فان
 الاول يقول انها فيه مرجوح وقومها في البيت افضل والخبر الثاني يقول بالعكس
 فيه استزادة واحدة الاخران من الطرفين الاول صلاوة النافذة في غير مسجد النبي صلى الله
 عليه وآله من الاماكن مسجد كان وسوقا او خان او غير ذلك فان الخبر الاول يقول انها
 في البيت افضل والثاني ساكت عن حكم ذلك وفادة الاخران من الطرفين الثاني
 الفريضة في مسجد النبي صلى الله عليه وآله فان الخبر الثاني يقول انها فيه افضل
 من اثنائها فيما عداه الا المسجد الحرام والخبر الاول ساكت عن حكم ذلك
 قبل ترجيح الخبر الاول لان حكمه اختيار البيت على المسجد هو البعد عن الزيادة
 الى احباط الاجر بالكلية وهو حاصل مع المسجد واما حكمه المسجد ففيه التخصيص
 لزيادة الفضيلة على ما عداها مع اشتراك الكل في الصلة وحصول الثواب
 بتحصيل الصلة اولى من تحصيل الزيادة ويمكن رد هذا الى الجمع بين الدليلين
 امكن فيعمل بكل منهما من وجه بان يحمل عموم فضيلة المسجد على الفريضة وعموم
 فضيلة البيت على النافذة اقربا في خطة التزام من الفريضة وهذا هو الاول
 فيه مع ذلك اعمال الدليلين هو اولى من طرح احدهما اقول فاذا ذكره هذا القائل
 ونوجه ترجيح الخبر الاول ليس من الترجيح في شيء انه ليس بمعنى الجمع سو ما ذكره
 فلا يحتاج الى رد ما ذكره الى الجمع بل ما ذكره عين معنى الجمع فانه اذا اختار البيت

مخرج ذكرها

لان النافذة

أشبهه كان أو طاعنه كذا
لأنه لا بد أن كان المخرج لا يباين
الوجه فيه ليقا منه

الترجيح بين الألف والهمزة من وجهه فإن الألف فيه منزهة عن الجمع أي أخذ السند من لانه
 أن الألف فيه وإن يكون الطرح من بين الخيارات ولهذا إذا وجد فيه أحد المخرجين لا يجب
 الترجيح بينهما لأنه إنما مع الخصم متساويان ولا بد في المتباينين من رفع اليك
 أحد الظاهرين وطرحه أما في ضمن الجمع والتصرف في كلا الظاهرين أو في ضمن
 طرح أحد السندين أو في ضمن التخيير من البين أن الطرح فيه أولى من الجمع لأنه
 إذا قلنا بالطرح يلزم ألا نكتب على خلاف الظاهر من جهة واحدة وهو طرح أحد
 السندين فإن الظهور تابع للسند فإذا زال السند زال الظهور ومعه بخلاف
 ما إذا قلنا بالجمع فإنه يلزم مع الأرتكاب على خلاف الظاهر من وجهين لأنه يلزم
 التصرف في كلا الظاهرين ورفع اليد عنهما من الواضح أن تحذوا الأرتكاب
 على خلاف الظاهر من وجهه أولى من تحذوا الأرتكاب به من وجهين فثبت أن
 الطرح فيه أولى من الجمع وليس كذلك العموم من وجهه فإنا مع الخصم متساويان
 في أنه لا بد فيه من الأرتكاب على خلاف الظاهر من جهة واحدة لأننا إذا قلنا
 بالجمع يلزم طرح أحد الظاهرين وإن قلنا بالطرح أو التخيير يلزم طرح السندين ومن
 البين أن الجمع فيه أولى من الطرح فإن قلت إن هذا يعني أنه يظهر ما في القصة
 من أنه إذا أخذت الأدلة أعيننا خبر العدل المخالف للعامة ومما يشترط العمل
 الموافق للعامة على القصة ففي الحقيقة طرخته رأسا ولم يقل بهما ولم يجمع
 بينهما لأنه إذا أخذت سندهما وتصرفت في ظاهرهما بان آخر جهته من ظاهره
 وقلت إن المراد من لا تكوم القصة مثلا عدة الأكرام في مورد الأشراف وإما في مورد
 الأجتماع أعني الزيد العالم الفاسق مثلا فيجب إكرامه ففي الحقيقة إن هذا
 طرح له وليس يجمع فخص وانت في غير مورد الأجتماع متساويان بتسليم السند
 والعمل بهما وإما في مورد الأجتماع فخص نقول بالطرح وانت نقول بالجمع وليس
 معنى هذا الجمع الذي أنت تقول به إلا الطرح قلت إن فائدة الجمع وأخذ السند
 لا تنحصر في إثبات الحركة والسكون على طبقهما بل يمكن أن يكون القابضة في السند

سندنا لا يثبت إثبات الحركة والسكون
طبق ذلك الخبر وليس ليس

لأنه على أنه لا يثبت التمكن
بما هو بالقول به صفة دافعة

فإنما يبين لا عن حال
فإنما يبين لا عن حال

في المسند أيضا وعمل بعضه وهو بعض الأصحاب في بعض مؤلفاته ولم يكن الفريفة المبرورة كما
يعتد عليها إلا أن عمل الأصحاب في الشهرة بينهم ضاقت تربتها من جهة العمل ثم إن جميع ما من
كله إنما هو بناء على أن القاعدة والأصل في العموم من وجه ما لا يقاوم بناء على الأغراض
عن القاعدة والرجوع إلى الاختصاص الذي يدل على الاختصاص في الترجيح بالبرهات
الداخلية والخارجية مع سواء كان في الدنيا بغير أو العموم من وجه كما يدل عليه لفظ
بأنها أخذت مثلاً فن قل لفظ بأنها أخذت ظاهر عن سواء حال الاختصاص من حيث الدلالة كما
العموم من وجه قائم بأن يكون بجانب بان ظاهر السؤال وإن كان من حال التعارض من حيث
القول لا الدلالة إلا أن المراد من التعارض من حيث الدلالة هو التعارض الذي في
العرف في تعارض من حيث التعارض وإذا كان كذلك فالعموم من وجه وإن كان التعارض
فيه من حيث الدلالة إلا أنه في العرف يدل عليه أنه تعارض من حيث الدلالة فأنشأ
أنه إذا لم يهل العرف في مورد الاختصاص التعارض يقولون ما نذكر أن الاختصاص المعصوم
هل هو أكبر أم لا بل لا يبين أنهما لا تكو القسمة فكيف كان الترجيح بالبرهات
في العموم من وجه مشكل وما يلزم من أن القسمة في أبواب النقص في العموم من وجه مشكوك
بالبرهات في أكثر تلك الأوراد ما من قبيل النص والظاهر والأظهر والظاهر إلى غير ذلك
من البرهات الدالة لنبه على ما أصلا في قولهم في التبيين أن الترجيح بالبرهات في
العموم من وجه الجمع والتوقف لا يجعل الترجيح أو التبيين بالجملة من الترجيح الدالة معصوم
إنما هو في مورد من الأول النقص الظاهر الثاني الظاهر الأول إن الأول من الواضح أنه
ليس من باب التعارض بل إنما هو من باب لوارد والورد والظاهر والحكم كما حققنا في
محلهم في الثاني إن كان قد يجهل التليس من باب التعارض إلا أن التامل الصادق
يرشدك إلى حصول التعارض بينهما فلا بد من ترجيح الأظهر على الظاهرية والحاصل
أن تطلب النص على الظاهر خارج عن مسألة الترجيح بحسب الدلالة أن الظاهر لا يعارض
النص حتى يعارض النص عليه نعم النص الظني السند يعارض دليل سنده دليله بحسبه
الظني ولكن إذا لم يفسر على دليل عتبا الظاهر فيجوز الترجيح بحسب الدلالة في تعارض

على باب المورد والورد والحكم والظاهر
فإن النص والظاهر
في باب التبيين من البرهات
في باب التبيين من البرهات

على المسجد للبعد عن الزيادة المؤدية الى احباط الاجر بالكثرة فقد جمع بينهما
عمل بكل منهما من وجه لا نه يحل عموم فضيلة المسجد على الفريضة وعموم فضيلة
البيت على النافلة وقد فرق الفاضل الفقيه بين المقامين بما ذهبون ان في
الاول برجح الخبر الدال على فعل النافلة في البيت بطرح دلالة الخبر الثاني على
استحبابها في المسجد ضمن عموم صلوة في مسجد وفي الثاني لم يصرح بذلك
الدلالة بل خص عمومها بامر خارجي وحمل قوله صلى الله عليه واله صلوة في
مسجد على ارادة صلوة فريضة والامر الخارجي هو عدم مراعاة الزيادة لغيره
غالباً فهو قرينة على انه اراد منها الصلوة الفريضة اقول قوله قد وطرح دلالة
الخبر الثاني لانه ان بطرح دلالة ايضاً يحصل الجمع فلا يتي هذا ترجيحاً اذا
لم يطرح تلك الدلالة بل خص عمومها بامر خارجي وحمل قوله صلوة في مسجد على
ارادة صلوة فريضة يحصل الجمع وليتي جملاً لا ترجيحاً كل اذا طرح دلالة الخبر الثاني
على استحبابها في المسجد ضمن عموم صلوة في مسجد يحصل الجمع بينهما ولا يتي هذا
ترجيحاً فيرجع مال المقامين الى شيء واحد فالاولى ان يكون بدل قوله ويطرح دلالة
الخبر الثاني التي ويطرح سند الخبر الثاني على استحبابها في المسجد التي حتى يصح إطلاق
الترجيح عليه دون الجمع وان كان هذا مستلزماً للتفكيك لا نه يلزم مع طرح سند
الثاني في مورد الاجتماع دون الاقتران هذا مع ان مراد هذا القائل من رد القائل الاول
الى الجمع بين الخبرين من دون ملاحظة الامر الخارجي فقول الفاضل الفقيه وفي الثاني
لم يطرح تلك الدلالة بل خص عمومها بامر خارجي التي صاف لم يرد لان مراده الجمع بينهما
دون ملاحظة المراتب الخارجية وكيف كان فالجمع بين الدليلين كتاباً أيضاً
احداً العامتين من وجه على عمومه وهو الخبر الاول وبخصيص العام الاخر وهو
صلوة في مسجد بالفريضة بامر خارجي بالعام الاخر حتى يلزم المحذور من انه ليس
بقدر خصوص احدهما على عموم الاخر باولى من العكس فلم يأت امكن الجمع بين
العامتين من وجه في العمل في الجملة ثم انه وان وردت روايات في استحباب النافلة

اعطى طرح سند الخبر الثاني في مورد
الاجتماع منه

الظاهر والاضاهر في نظرنا الى افعالهم في الظاهر في حقايقهم بملامحة نفس خافية الامر ترجيح
 الاظهر من اصله كثيرة ولا بأس بان تذكر مثالين منها فالاول تعارض منطوق العام كما ذكر
 العلماء مع مفهوم الجملة الشرطية كما ذكر العلماء ان كانوا عدولا فالجملة الاولى من حيث
 المنطوق ظاهرة وجوب اكرام جميع العلماء عدولا كانوا او متساوا فالجملة الثانية من
 حيث لا يظهر ولا يظهر في عدم جواز اكرام العلماء الفاسق فالنسبة بينهما عموم من
 وجه ففخصيص عموم الجملة الاولى بالجملة الشرطية الاولى من تخصيص الجملة الشرطية ببيان
 الضمير العالم بالجملة الاولى فيفقد الشرط لكونه اظهرا لا راجح ومقدم على منطوق العامة
 والثاني نكاح من مثل ما اقول كل الرمان فقال لا ناكل الحامض فالاول اظهر من الثاني لان
 الرمان ليس له الا فريدين حلو وحامض بخلاف الثاني فان الحامض كثير من حيث الاطعم
 والنسبة بينهما ايضا عموم من وجه ففخصيص عموم لا ناكل الحامض بكل الرمان في كل الرمان
 بعمومه وقد اظهر من الشيخ في كتابه الهدى والاسرار بضم اختلافنا ذكرنا بل يظهر
 ان الترجيح بالمرجحات يلاحظ بين الضمير الظاهر فضلا عن الظاهر والاضاهر فانه قال في
 العامة واما الاخبار اذا تعارضت فانه ابله فانه يرجح العمل ببعضها الى ترجيح الترجيح
 يكون باسبأ منها ما يكون احد الخبرين موافقا للكتاب السنة القطوع بها والاخر مخالفا
 فانه يجب العمل بما وافقه وترك ما خالفه او كل ان وافق احدهما اجماع الفرق المقتضية
 الاخر بخلافه وجب العمل بما وافقه وترك ما يخالفه فان لم يكن مع احد الخبرين شيء من ذلك
 وكان فيها الطائفة مختلفا فظهر في حال روايتها فان كان رواية على وجه العمل به وترك غير
 العدل وسنبتين لقول في العدالة المرجح في هذا الباب نكاروا ظاهرا جهازا في نظر
 في اكثرها رواه وعمله وترك العمل بقيل الرواة فانكاروا هاتين متساوين في الصدق والعدالة
 عملنا بعدهما من قول العامة وترك العمل بما وافقهما وان كان الخبرين موافقين للعامة او
 مخالفتين لم يظهر في حالهما فان كان معهما خبرين امكن العمل بالآخر على وجه العمل به
 وضرب من التناول وان اعمل بالخبر الاخر لا يمكن العمل بهذا الخبر الاخر وجب العمل بالخبر الذي
 يمكن مع العمل به العمل بالخبر الاخر لان الخبرين جميعا متفقون جميع على نقل ما اولهنا

منه
 والاول من جهاته ما من عام
 الاول من منه

الدليلين الخمينين ونهاية التقطار انما بمعنى من يلزمنا من جهة الصد والرجوع الى ما يقتضيه الاصول طابقا احدها كما لا باحة لو فرض كون مدلول احد المتعارفين الوجوب الآخر لا باحة او خالف كما لو كان مدلول احدهما الوجوب والآخر لا باحة او العكس مثلا لا التساقل في الجملة بمعنى عدم العلم بمدلول كل واحد منهما على وجه التعيين واقبال النسبة الى نفي الثالث فلا يلزم جعلها بالنسبة اليه فان هذا لا يقتضي لك حقا في محله اللهم الا ان يحصل العلم منها او من الدليلين الخارجين عن نفي الثالث في لا يمكن العلم باصل الخالف لهما من التوقف عن كون لا باحة من الوجوب بعد الى الاصل المطابق احدهما دون الخالف لهما الا انه معنى التساقل والخاص ان لا يراه التساقل جواز الاخذ بثالث خارج عنهما الا مع وجود دليل من خارج من علم احدهما في نفسه بخلاف التوقف فانه وان كان كل واحد بالخصوص غير محتمل الا انها حقيقة في الثالث ولا يحتاج في نفي الثالث الى ملاحظة العلم الاكبر في وجوده واما الفرق بين التقاطع والتعيين فظاهر واما بين التعيين والتوقف في وانه بناء على التعيين يجوز الاخذ بكل واحد من الخمينين وان كان احدهما مطابقا للآخر كما لا باحة والآخر مخالفا له كما لا وجوب بخلاف التوقف فانه لا بد من الاخذ بمطابق الاصل معهما الذي هو جاز وان الامر بين الوجوب والاباحة واما مع عدمه وكون كل واحد منهما مخالفا للاصل فمهما حكم بالتعيين فلا يمكن التعيين هنا بين الاختيارين لا بين الدليلين ولا بين هذا والتعيين العقلي والآخرين لا يختص بالشرع ثم انه بناء على القول بالتعيين في الشك في ان كان هذا المعنى هل هو ثابت او لا له العدول عما استأوا او مستمر في العدول مع او بشرط التعيين الاختصاص على الاستمرار وجوده وما يمكن ان يستدل على الاول او لا باستلزام العدول الى مخالفة القطع بما افاده عن الرجوع الى العلم يرجع الى الاخذ في اول الامر هذا ما يفيد ان مخالفة القطع في مثل ذلك لا دليل على انها كما لو عدل المقادير عن جهة واحدة من جنون او فسق او مؤاخذة على القول بجوازه وكما لو بدله للجهة في رايه وثابتا بتحقاق الحكم فيها وفي ان الاستصحاب المنزور يحتاج باستصحاب التعيين الحكم عليه في التباينة اعادة الاحتياط وفي ان اخبار التعيين

هذا الكلام من مقتضى الاستصحاب من مقتضى
 ان ما يثبت في مقتضى الاستصحاب من مقتضى
 ان ما يثبت في مقتضى الاستصحاب من مقتضى
 ان ما يثبت في مقتضى الاستصحاب من مقتضى
 ان ما يثبت في مقتضى الاستصحاب من مقتضى

فيه على الاخذ بالنقص مع ان الحق عليه ان يقاوم قد صرح في الاعتقاد بابناء العالم على
 الخاص بان الرجوع الى الترجيح والتخيير انما هو في تقاض العاقلين دون العالم والحق
 بل لم يجعلها من المتعاضدين اصلا ولا يستلزم على العمل بالخاص ما خلاصته ان العمل بالخاص
 ليس طريقا للتعامل بل هو علم ما يمكن ان يريه الحكيم وان العمل بالترجيح والتخيير فرع التقدير
 الذي لا يجري فيه الجمع وهو منافق صريح لما ذكره في هذا المقام في باب تعارض الاصول
 من ان الجمع من جهة عدم ما يرتجى احدهما على الاخر فالحق ان هذا كله خلاف ما يقضي به
 الدليل والاصل في الخبرين التوقف والتكامل فبما يفرض ان التوازنين كما لا مانع من
 صدورها حتى يحصل التعاضد لا لا يطرح خبر الواحد الخاص خاصة العالم بالتوازنين
 التعاضدين من النقص والظاهر الى التعاضد بان اضافة الحقيقة في الظاهر دليل على صحة الحق
 ومن الواضح ارتفاع الاصل بالدليل وكذا الكلام في الظاهر والاطهر فان دليل صحة
 الاظهر يجعله قريبا صار فيه عن اعادة الظاهر ولا يمكن جرحه لاجل اضافة الظاهر ولا
 طرح ظاهروا لظهور الظاهر مع ان العمل به وتاويل الظاهر منه وما لا يمكن ان يكون ذلك
 اما الترجيح والتخيير الجمع وفي العموم من وجه الجمع والتوقف والاجمال لا غير بحيث يمكن
 التعاضد فيما نحن فيه اي تعارض شئنا انما لا يشترط سقوطه عنه من قبل التباين بل
 من قبل العموم من وجه فلا يجوز القول فيه بالترجيح والتخيير اصلا لما مر من ان القول
 بالجمع والتوقف والاجمال والرجوع الى الاصول والقواعد ليس الاصل والظاهر في
 الاصول والنزوم وهو انه هذا مضافا الى انه لو قال الخصم في المقام بالترجيح لزعم العلم
 بالضرورة والضرورة فالترجيح وان كان فاسدا عن اصله كما مر لا انه لو تكلف قال به فالترجيح لا يضر
 فثبت العلم ايضا فان قلنا انك في المقام تارة تقول بالجمع والتسايط والرجوع الى الاصول
 والقواعد تارة بالجمع والتوقف والاجمال والرجوع اليها ايضا فلا بد لك من بيان مقتضى التوقف
 والتوقف حتى يعلم ان الكلام من هذه المضافات ام لا والذي يظهر من تقريرك في الاقوال انما
 متافضا ومتافضا حيث تذكر التسايط قولا والتوقف قولا اخر فلا بد من كونها متساوية
 وهو مستلزم لفساد احد قوليك ما الاول والثاني قلنا ان المراد من التسايط عند تعارض

يقول الشيخ في كتابه في قول
 تعاضل القولين كما لا يخفى على المتأمل

انما جعلت العتبات المبيحة لعدم
 القبض والنقض في هذه

الدلائل

٢٥
 الجمع بانهم افعال لا تتبع
 وهو انهم ياتون على تقدير
 تبع

عامة الجمع في الجمع
 انما هي في الجمع

اعلم اوله بان دلالة اللفظ على تمام معنا اصله وعلى جهة تبعه فاعلم بان
 عدمه من افعال دلالة اصله وانما على بان العمل باحد افعال دلالة اصله وتبعه
 تابعة له او هو اول من العمل بكل منهما من وجه لانه على دلالتين بتبعيتين فترى بان
 اولونهما العمل باصله بتبعه من العمل بتبعه بانما سلم اذا استبعدنا من دليله
 من دليل واحد لا يستلزم الا تخرج المخرج بالنسبة الى الجمع هذا حاصل ما نقل في
 الوارد الثالث وفي الجمع فاعلم ان اصل الدليل لان جهة الاولونه المذكورة غير نية ولا
 صيغة الاولونه المذكورة في سائر الدلائل فيوجه له في افعالها فاما الاولونه
 لا يتبع في الاولونه المذكورة في ما في معناها كما هو مورد الاستعمال فان الجمع في الجمع
 على افعال اصله فيكون له في معنى فلا بد لانه بتبعه هو دلالة العام بالنسبة الى
 سبعة فتم بتبعه الاولونه بان في العمل اصله على جهة ترك الجمع فلا وجه للتبع وفيه يعلم
 فيما ياتي من قوله اقلان العمل في افعالها فان العمل بالادلة التبعية التي هي في ضمن
 الدلالة اصله وارجع الى العمل بالادلة اصله اذا لا مغايرة بينهما الا بمجرد كونهما
 بخلاف العمل بالادلة التبعية الاكثر فارجع الحاصل الى ترجيح دلالتين منه انما هما
 اصله واخرى بتبعه على العمل بدلالة واحدة اصله واما في ذلك فلا بد من معرفة مصداق
 لان الكلام في اولونه الجمع على الطريق فلا سبيل الى التمسك في توجيه دليله في غير ذلك
 ايضا بان الاصل في كل من الامورتين الاعمال فيجمع بينهما ما يمكن استعمال الترجيح من
 غير مرجح والمراد بالامكان ان كان يحسب متفاهم العرف وموجه الى الفاعل والمراد
 من استعمال الترجيح من غير مرجح انان علمنا باحد المعارضين وطرحنا الاخر مع
 الجمع لزم الترجيح من غير مرجح ان ليس طرح احدهما والعمل بالآخر الى من العكس فان قيل
 قد يفتقر احدهما مرجح من حيث المتن او القرائن الخارجية فكيف يصح فيها فلنا الاتصال
 للمترجمين للترجم مع امكان الجمع بحال الظاهر على الصريح مثلا اذا انما هو العاقل والعاقل
 كان الاول اقوى من الثاني فلهذا لا يصلح مرجحها لغيره على الخاص بل لا بد من
 الثاني من جهة عليه ترجيح من غير مرجح فان قلت بعض الترجمات كالشبهة مثلا يصح

حاكم عليها فالأقوى في النظر وقا لبعض أهل النظر هو الخبر الاستمرار حكم خبر الخبر
 به في الزمان الثاني حكمها به في الزمان الأول كونه مطلقا ولكن ان يناقش فيه بانها
 مسوقة لبناء حكم الخبر في أول الأمر فلا تعرض لها حكمه بعد الأخذ باحدها فممكن هنا
 استصحاب الخبر حيث انه يثبت بحكم الشارع القابل للاستمرار اللهم الا ان يتقدم موضوع
 المستصحب السابق من موضوعه هو الخبر بعد الأخذ باحدها لا يتقدم عليه فلا لازم
 الاستمرار على ما اتفق بعد ثبوت الخبر في الزمان الثاني وبالجملة اذا علم وتبين الفرق
 بين الاقطار البتة وقتها هو كون الأصل في الصحة والضرورة مطابقتها لحدها الى شرط
 الخبر فلا يفتاوت الحال على كلا الوجهين فاننا قلنا بالاقطار البتة من ان نقول البتة
 ولزوم وان قلنا بالتوقف فلا بد ان نقول بها اليقين فالأصل في المقام مطابقتها لحدها
 اذ الأصل خبرها كما لا يخفى ولذا اننا نقول بالاول واخرى بالثاني والا او لم تكن
 في الثاني احدا من الخبرين لهما فلا بد ان نقول بالجمع والارتفاع والاحتمال فقولوا في
 اننا نقول بالثاني في هذا والمراد من الجمع الذي يثبت فيه هو الذي يثبت فيه خبرا
 والثابت به هو الخبر عنده بالجمع على الوجه الذي لم يقبل بان لا يكون بعد الجمع من الظاهر
 بحيث يفسد في الوقوف بحدته عند احدهما حيث لا يكونا في الحقيقة هذين الخبرين
 باختلاف حيز البعد قوة الاستدلال وانما التسمية وبان يكون الخبرين يظهر فيه
 من الخبرين بحسب مقتضى الاستعمال بعد ان احدهما الى الآخر او بعد النظر الى احدهما
 ورود احدهما مورد الثقة حيث يتشابه هذا الاحتمال وخبرنا في الأمر الاول بحيث
 لا يكون عدم صحة هذا بعد من جهة الجمع وينتفيح الأمر الثاني اما عند الوجوه واما
 لاحتمال الثقة في احدهما على وجه لا يكون الخلل عينا البعد من ان كتاب الجمع كان
 مردودا غير معتبر الدليل على وجوب الجمع على الوجه الاول جريان طريقة الاختصاص عليه
 هو ان لم يكن اجماعا مفيدا للقطع فلا أقل من كونه شهرة قوية مفيدة للنظر القوي والاسبق
 في وجوب التعويل في مثل المقام عليه بكونه عند الاختصاص فان الجمع مع الامكان عدل
 المانع الى من الطرح بمقتضى اقرب في النظر من الطرح فيجب اخذ به لا بغيره عند الاستدلال

وهذا القائل ان موضوع
 او المتيقن من موضوعه
 انما هو الخبر لا غير مستلزم كذا
 الخبر بعد الأخذ باحدهما لم يكن
 خبرا وان كان بالثبوت لا على
 بيان دفع من جهة ان المأمور به
 في حق الظاهر انما هو ما عمل
 به لا غير حكم احدا فيقتضي ان
 بالثبوت الى الخبرين المتعارفين
 والحكم الواضح والعلوم الحال
 والاستدلال لم يخبره صريح
 الخبر فانه بالثبوت الى الجمال
 الاستدلال انما هو ان لا يكون
 انه محقق ان الحكم في حق
 هو ما عمل به سابقا لقطع
 يجوز الاستدلال في الخبرين
 لم يرتفع موضوع خبره عند
 منه

العام على الخاص فكيف طلقوا المنع قلت لم يثبت الزام الاستدلال بذلك لو ثبتت ^{فالشبهة}
 مثلا يكون حادثة في حجة الخاص وموهنة له فيبقى العام بلا دليل معتبر ^{مخرج} فخرج
 عن محل البحث ولا يخفى عليك ان هذا التخليل قاصر عن افادة النقض لانه انما النقض ^{بطلان}
 يتعين احدهما ^{الشيء} للجهة وهو غير متعين على تقدير ترك الجمع لا مكان طرهما معا او
 على التخيير هذا ولا يخفى عليك ايضا ان العمل بهذه القاعدة على اطلاقها وظاهرها
 يستلزم سد باب الترجيح والهرج في لفقه ولا دليل عليه لان ما ذكرنا سابقا من
 ان اصل الدليلين الاعمال مسلم لكن المفروض عدم امكانه في جميع الموارد فان العمل
 بقوله عليه من العذرة تحت وقوله عليه لا باس ببيع العذرة على ظاهرها غير ممكن
 والا لم يكونا متضايفين اخرجها عن ظاهرهما بحمل الاول على عذرة غير مأكول اللحم وثالثا
 على عذرة مأكول اللحم ليس لاجلها لانه كما يجب مراعاة السند في الرواية والتعبيد ^{وجوب}
 اذا اجتمعت شرائط الحجته كما يجب للتعبيد باودة المتكلم ظاهر الكلام المفروض
 التقيد بظهوره اذا لم يكن هناك قرينة صار فخرج لا يمكن العمل بها بل الدليل على
 خلافة من النص والاجماع فان العلماء من من الضيق الى الان لم يزلوا يستعملون
 المرجحات في الاختيار المتعارضه بظواهرها ثم اختاروا احدها وطرحوا الآخر من غير ^{العلم}
 مع الاجل الجمع واعلم ان ما من وقوع الاجماع على تقدم النص على الظاهر والحق
 على العام انما هو بالنسبة الى القائل الجري عن القائل المؤكدة لهوم ولو بالنسبة الى
 مورد الخاص اما معها فلا بد من اعتبار خبره بقوة في الخاص بحيث يصلح به لقائ
 والى هذا ينظر تقدم الاكثرين لهو قوله نعم فانك لو هت باذن اهلهم الدال على ^{العلم}
 اذن مالك الا في نكاحها على وجه العموم على جهة سبب من سمعه او موثقه
 الدال على جواز التمتع بامة المرتبة بدون اذنها نظر الى اغضاض العموم هناك
 بدلالة العقل والنقل على قبح النصف في الاموال المحترمة بدون اذن اربابها مع ورود
 في الكتاب ورد المخصص في خبر الواحد مثله منع جماعة من احتسابنا من تناول
 الثمرة بدون الاذن في مسألة المارة مع ورود الرخصة في الجملة من الاخبار وان

القاعدة اولوية الجمع على
 الطرح منه

لا غير فلو كان الحكم في تلف الجوز والبعض في جميع الموارد في هذه الجاهضة ولو علم من الجاهل
لكان اللازم عليهم ان يحكموا بنبوت الجاهل المشترك دون سقوطه لان لو كان هذا التالف فيها
لكان الجاهل تابعا له بسبب خطئه والعيب على ما ذكرنا فلا بد ان يكون تلف الجوز من البايع في كماله
الواجب عليهم ان يحكموا بنبوت الجاهل مع انهم قد حكموا بنبوت التالف في نقض عكس هذا الحكم ولو
فلا يخرج في جميع الموارد وليس ما نحن فيه الا نظير المثال المذكور ونسب هذا الجاهل وهو المظهر
مع انه لا يضمن في العلم في جميع المثال المذكور حتى يوافق انتفاض العكس فيه انما هو من جهة
فلا يجوز ان يحكموا فيها بخلافه في انتفاء العكس في تلف الوصف كما في مثل ما حكم به في المثال المذكور
وتبعه حجب باض ففعل بعبارة بعضها وحكم بما حكم به هو فانه بعد ما ذكرنا فافاضل ان الجاهل
الموجب لفرض الجوز في التالف من البايع وكذا التالف لا يوجب الجوز بل الرد والارسل
او كما لا يخفى على الباع او البض ان يظهر بعد التفتيش فانه يوجب الجوز لا سيما في ضمان
البايع عليه الاداء في الرد والارسل ولو كان هذا التالف في التالف من البايع لا يوجب الجوز
غيره فلو علم البايع في البيع فان فيه مشروط ببقائه على ما كان فينبغي في المثال المذكور
انتهى كلامه عليه في رد البايع في التالف في البض او البض في التالف في البض لا يوجب الجوز
الجواز التالف في البض في رد البايع في التالف في البض في التالف في البض في التالف في البض
فينقض هنا عكس الحكم انما هو كون التالف في ضمان الجاهل لا جاله فكل فيما نحن فيه
عكسه يكون عند العيب البض او البض مستقلا للجاهل التالف في بعض الصفات لان رد
البيع مشروط ببقائه على ما كان فينبغي في ضمان البض او البض في التالف في البض في التالف في البض
كون ما نحن فيه نظير هذا المثال اولى من كونه نظير المثال المذكور لان سقوط الجاهل فيهما من
جهة عند العيب التالف الوصف لا في الجاهل في المثال المذكور فان سقوط الجاهل فيهما وان كان
من جهة عند العيب بنبط الوصف كما في الجاهل في الجاهل من جهة عند العيب بنبط الجاهل في الجاهل
في المثال المذكور فينبغي ان من هذه الجهة فيكون الحكم فيما مر ان نبوت السقوط في المثال المذكور
بسبب تلف الجوز لا يستلزم نبوته فيما نحن فيه بنبط الوصف لا انه يمكن الجواز عن البايع لا يوجب
كون احدهما نظير الاخر لا هما متوافقان من جهة عند الباع مع ان رد الباع مشروط ببقائه على ما كان

عنه
فان عيبا في التالف في البض
فانما هو عيب في ضمان

في رد الباع في التالف في البض
في رد الباع في التالف في البض

هذا ما نحن فيه في المثال
المتقدم فان سقوط الجاهل
فيها وان كان من جهة عند
ايضا الا انه في هذا من جهة
هذا ونبط العيب بنبط الوصف

والجواب بعد الثالث ولم يكن هناك سبب السبب السابق فان مفهومه ^{المتضمن}
 يتضمن على المستلزم والباع ومنطقه الثاني ساكت عن حكم هذا وقادته ^{الا}
 بالثاني كما في مثل ما لو تلافى الوصف في غير ^{الوصف} وامطر ولو كان بعد الثالث كان
 سبب السبب السابق فان ظهر الثاني منطوقه برعل حكم يكونه مضمون على ^{الكل}
 شئ ومفهوه الصحيحين ساكت عن حكم هذا وقادته الاجتماع كما في مثل ما لو حدث
 بعد الثالث مثلاً كان هناك سبب السبب السابق فان مضمون الأول حكم يكون
 المستلزم والباع منطوقه الثاني يحكم بالعكس اي يكون تلافى الوصف على
 وان استخرج يقع التخاصم بينهما في وقت الاجتماع ونسبها مطلقاً ^{الظاهر}
 صفة ملاقاة وهو الأول ليس بأول من العكس لا استلزامه التوجه بلا شرح وليس
 في المرتبة الدلالة شئ يستلزمه سبب التوجه به بناء على الثاني في المضمون به كذا
 ران وقوف والجمال والرجوع الى الأصول والقواعد ليس الاصل في المثال
 في المزمور الا التخصيص الزور ويكون تلافى الوصف مع من الاستلزام من جهة
 حصل المزمور لا من جهة حكم المضمون في الصحيحين كل لا ينفك فتبين ان انقضاء العكس
 المزمور ليس من جهة وجود التخصيص من حيث المضمون كما انه ليس من جهة ^{الوجه}
 التلخيص او غير ذلك ما مضى فيه ليس الا تظاهر هذا المثال المزمور في نفسه ^{الظاهر}
 المظهر في المثال ^{الظاهر} ان ان تلافى السبب السابق في الثالث المضمون في المثال
 في فيه او تلافى مطلق الباع فان ما راى السبب المستلزم يكون من مال الباع مطرد
 بعد حصول القبض من الشئ اذا لم يكن في الثالث سبب سبب من شرطه ^{الظاهر}
 فظهر ان الثالث من جهة التلخيص لا من جهة الباع لانها كما ان لا اشكال في انه لا يمنع
 رى في الجواب من غير جهة التلخيص

ص
 انما كانت كانت شواهد الثالث في حيث
 انما او العطل الوصف قد

الحجاء بلا خلاف اجد لان السبب الحادث غير مانع منه هنا الا انه مضمون
 بابع بالوافق على الظاهر الصحيحين في جواز الرد بالعيب وعقد قوله

والفرض على بقائها بل وفي المثال الثاني أيضا على ما كان فيسقط الخبا في الجميع يثبت
الأرض خاصة من الكل من واحد من هذه الجهة والخاصة له لو كان الحكم في تلك الوصف
في جميع الموارد في مدة الخبا مضمون على من لا خبا له كان للأرض عليه أن يحكم في المثال
بثبوت الخبا المستردون سقوطا لأنه لو كان الوصف قابلا لحدث العيب لكانت
ثابتة جدا بسبب العيب الثابت وعلى هذا كونه من كون تلف الوصف في مدة الخبا من البائع
كان الوصف عليه أن يحكم بثبت الخبا مع أنها حكمها بخلاف ذلك فانه نقض عكسه ولا يجري
هذا الحكم في جميع الموارد وليس ما نحن فيه لأن هذا المثال المزبور أيضا فيسقط الخبا له
وهو الظاهر مع أنه لا ينقض فيها إعمال في خصوص المثال المزبور حتى يوهن انتقاض العكس فيها
هو من جهة النص فلا يجوز أن يحكم به فيها نحن فيه فان قيل إن في خصوص المثال المزبور وإن
لم يوجد نص من حيث المنطوق لكنه موجود من حيث المعنى وهو كما الصحيح المنفرد حيث أنه عليه
الصدق من قوله عن نص الدابة أو حدث حدث فيه على من الضمان فالإضمار على البائع حتى
ينقضي الشرط ويصير المبيع له ولصحيح الآخر عن خبا الجوز على من ضمان الحد في الجوز
على البائع حتى ينقضي الشرط ثلثة أيام فان مفهوم قوله الإضمار على البائع حتى ينقضي
الشرط في الأول ومفهوم قوله على البائع حتى ينقضي الشرط ثلثة أيام في الثاني أن حدث
العيب بعد ثلثة مضمون على المشتري مطعون لو كان له خبا بالعيب السابق أم لا فيكون تلف
الوصف في المثال المزبور من المشتري وإن كان له خبا بالعيب السابق فيثبت أن انتفاض
العكس فيه إنما هو من جهة ظاهري مفهوم الصحيحين في أن الحدث بعد ثلثة غير مضمون
البائع فيسقط الرد بالعيب السابق لأن رد المبيع مشروط ببقائه على ما كان فيثبت في
السابق الأرض خاصة وحجب لم يوجد فيها نحن فيه نص من حيث المنطوق ولا من حيث
النص فلا يجوز الحكم بانتفاض العكس فيه جدا فيكون تلف الوصف في مدة خبا
المشتري من البائع فيثبت خبا المشتري وهو الظاهر قلنا أن مفهوم الصحيحين معار
بمنطوق لا ذكر من القاعدة في بعض حكم الخبا من أن التلف في مدة الخبا من الخبا
له والنعاض بينهما العاض هو من جهة فائدة الأجزاء من الطرفين الأول كما في مثل ما لو

أي على قول السيد الرضوي
والسيد في الزيادة من

بأن لم يكن عيبا فواصل أو كما
لكننا سقطناه

والأظهر وفاما لا أكثر من أن يكون في الباع على الشرط في مثل الواسطة التي هي الأصل
 والمشتق فالشتر الرب بالعيب في مثل ثوبين من ثياب بعل ففقد الثلاثة أيام ومثل ففقد
 يبيع ولا يقبله فيها العيب بالثلاثة لا على الشرط بل كان يكون إجماعاً أنه ليس على الفور
 الشرط بل هو في الثلاثة فاقبها وغاية ثبوته فيها بسبب أن هو غير قادر على فاقبها ففقد
 يمكن إجماع كثير منها في قول أحدكم في ثياب الشرط والمجلس والجلسان أجمعت في بيع
 واحدة قبل التفرق بل إنهم لا شك في كون التفتك بعد الثلاثة في المجلس والجلسان أجمعت
 بعد القبض في التفتك هل هو في هذا الثياب أم في غيره على الباع حتى لا يمنع من الرد وعلى الشرط
 حتى يمنع منه كلها فاختصنا قولنا لعلنا في غير ثياب الشرط والمجلس والمجلسان بأنهم
 بالسقوط مجرب عند العيب المبيع كما في المثال الثاني الأول وفيما في هذه الرسالة
 بل ربما يعللون السقوط بأن رد الباع مشروط ببقائه على ما كان وحسب لم يبق على ما كان
 فيسقط الثياب جرداً كما مر في المثال الثاني في أي حال كان عكس قاعدة أن لا تفتك في ثياب
 ممن لا خيار له فتفتك أكثر المواد مع عدم وجود نقص فلا بد من القول بأن خياراً على الأقل
 الثلاثة وأما فيما نحن فيه وبما إن الثياب فلا يمكن أن يكون هذا القول باطلاً لأنها وعمومها
 فيكون مراد الشهود في كلامنا المتقدم من إثبات الرد والرد شرطاً لها ولا كماله لو لم يكن
 في من ثياب المختص بالشرط أو المشترك بينهما بين الباع أو غيره الخ وكذا الحكم في غير ثياب
 بل في ثياب المبيع أجمع الخ إثبات الرد والرد شرطاً في ثياب المختص بالشرط أو غيره الخ
 الثلاثة أيام والمشرط مطر أو المجلس لا يرد لعل في كلام الشهود هذا في السئلة الثانية ما
 يد في الجملة فراجع كما أن الرد من الشرط في الجميع الأول في قوله حتى ينقضي الشرط الخ
 الشرط المشرط أي المقر العتق بتعيين المتبايعين سواء كان في المجلس أو في غيره كما هو
 اليومين والأزبد مثلاً وفي الأصل المختص بالمجلس والجلسان الثلاثة أيام في هذا من القول
 بحيث على من نظر في ما نرى الصريح المرفوع في ظاهر ظاهر ما صرح فيما ذكرنا أن المختص بالشرط
 فإن الرد من الشرط فيه ثياب الأصل الذي هو مختص للمجلس والجلسان حتى لا ينقضي الشرط
 أياماً فإن قلت قد أجمع فيما نحن فيه بأن لا رد الشرط شيئاً فقل من مستثني الذي يجمع فيه

أي على خيار المجلس والشرط والمجلس

أي كذا الحكم من ثبوت الرد والشرط
 لو عد في المجلس العيب في ثياب

أي سواء كان في ثياب أو في
 أم بعد أن يرد المد أو نقصاً لها

أي بعد هذا الكلام الذي قلناه
 عنها ما هو إليه من

أي اشعاراً بخصمنا في عبارة العدد
 والمخالف منه مد ظلاله العالی

بلهنا فلا بد من التوقف الاجمال والرجوع الى اصول الفوائد ليس الاصل في العقول الاخرى
 هذا كله مضى الى ان تسمى بكون خبر الشكر مرجحا لا يفي عن تسامح لان الترجيح في اللغة
 الشيء رجاءه ان يرجح له ورجح اعطاه رجاء كما في الفاموس وفي الاصطلاح لا تقل احد المتخاصين
 على الاخر في العمل المرئيه عليه بوجه من الوجوه بحيث يمكن تلك المرئيه ملاءمة الغاها الشكا
 عليه ولم تكن موهنا للظن الاخر ولم تبلغ درجة الاعتناء فخرج بالبعد الاول لو كان احد
 الامارين موافقا للقياس مثلا فان كان مقتضى عليه الترجيح للثبوت لكن لم يشتمل عليه لتعريف الاصطلاح
 لا لغا الشايع تلك المرئيه وخرج بالبعد الثاني ما لو جعل الظن الاخر موهنا لان الترجيح يخرج من
 ليقط بل يخرج عن درجة الاعتناء ويخرج عن محل البعوض والتفاضل وخرج بالبعد الثالث
 ما لو كان احدا الامارين لمعتبرين موافقا لما قد اعتبره اخر ^{بما لا يخفى} لا بد ان لا يبالغ في
 مرتبة الترجيح بكونه معالما مرجحا اللهم الا ان يجعل الخبرين المتعارضين كاللابل الواحد
 يجعل اكثر في خبره من جماله على الخبر الصحيح المأثور لهما في خبره على الخبر الصحيح المأثور لهما
 الخبرين الصحيحين المتعارضين انه من جملة اعتبار الكثرة التي فيها اى في المتعارضين وكذا ان
 اذا كان موافقا لاحد الخبرين الصحيحين المتعارضين فان موافقة التكاوان كان مجموعا في
 الا انه في الاصطلاح لا يسمى مرجحا لكون الكتاب بالظاهر تربية الترجمة فاطلاق الترجيح لهما
 مستثما ان الترجيح انما يصح اذا كان كل واحد من الامارين بجهة في نفسه لولا معارضة
 واما اذا لم يكن جهة كما في الخبرين المتعارضين الوافين الكتاب فلا يصح عليه ان موافقة الكتاب ترجح
 وكذا الخبرين الضعيفين المتخالفين للعامة فان مخالفة العامة لما يكون مرجحا اذا كان الخبر في نفسه لولا
 المتأخذة جهة فوجه العمل في الاول انما هو حكم الكتاب لا الخبر الضعيف فان الكتاب اعم حكمهم بل
 الاخذة العمل عليه بخلاف الثاني فان مخالفة العامة لا يلزم حكم من الاحكام فلا يكون مرجحا للخبر
 الضعيف لا يثبت بها حكم فلا يلزم العمل على طبقه صلافتين كما ذكرنا انه لا يكون خبرا الشكر
 مرجحا لخبائس البعض بل انما يكون معارضا له وما يتخلل من انه لا بد من بعض الثبوت على
 السقوط فمذموم بوجهين فاولا بان سقوط الخبر ايضا معارضا بالاصل المزبور فيقع التعارض
 بينهما ولا يجوز تقديم احدهما على الاخر فلا بد من التوقف الرجوع الى الاصل المزبور فذلك وثانيا

لا هذا الامارين كالجبر الصحيح
 الموافق لاحد الخبرين الصحيحين
 المتعارضين فانه يسمى ضعيفا

كان أحدهما متصلا والآخر منفصلا مثل ما ورد في خبرنا كرم الناس لا الفقه أو بشران لا يكون
 فقهيا أو كرم الناس غير فقهائهم أو الناس غير الفقهائهم ورد في خبرنا لا كرم العلماء فانه لا بدح من
 بالنصل أو لا ثم لا ملاحظة النسب بين الخلفي الحاصل بعد التخصيص مع الآخر فتكون النسبة من قبل
 فهو من جهة الوجه ذلك واضح من المصطلح خبرنا فتكون السامع ومقتضى على الفقه والعرف
 خصوصاً ما كان التخصيص من قبل أو مفسداً وبذلك البعض في الفرق بين التخصيص والتفصيل
 عرفاً ظاهرهما حاصلان في التخصيص في الوفاة داخل أحدهما عدم من الآخر ولا يكون بينهما
 تفصيل كان الأصل في الحكم التفصيل بعد ملاحظة الترتيب عند مساواة في الأصل لا التفصيل
 خذ من لزوم الترتيب بلا منتهى وجوب ملاحظة الترتيب عند اتصال أحداهما بتفصيل
 منها على غير التخصيص نظر إلى أن التخصيص من غير العلم عرفاً فانه لا يترجم المصطلحات والجواب
 فنقول إن في قولنا الفقهاء ضرورة على سبيل الظاهر في العلم ما عثر اتفاقاً لغيره كالأكثر
 ثانياً أن العلم في هذا من الأزيد من الدليل بما أشكركم والأدلة مثلاً أيضاً كالدليلين
 حيث جرت عليهم النص على الظاهر والأظهر على الظاهر إذا كان التفاضل من حيث
 والأصل في التوقف الرجوع إلى الأصل لنفسه من الأصل الترتيب بسبب الدلالة في هذا من العلم
 والأظهر كذا في مثل ما ورد في خبرنا كرم العلماء وكان على العلماء الفقهاء مثلاً ثم قال لا كرم
 الفقهاء كان على الفقهائين التسعين منهم أعلموا والعشرون غيرهم فالتشديد في العلم كذا في خبرنا كرم
 العلماء فخصيصهم بالثاني لا يلزم من اختصاصهم بالأكثر ولو خصصنا الثاني بالاول فبقينا على الأول ولا يلزم
 لزوم تخصيصهم بالأكثر حيث كان التفاضل فيها نحن فيه بل في كل واحد من الأدلة الثلاثة الترتيب بين
 التسوية تفاضل هو من جهة يمكن في كل واحد من الطرفين ترجيح دلالة حتى يجب الترجيح بأن
 فلا بد من الحكم بالتوقف الرجوع إلى الأصل المبرور الذي هو الحق والأزوم العقوفية في الخبر
 المستتر وهو ما أفندنا سفر الصنيع وارتفع الظلام فإلى أن قلنا قلنا وإن في التفاضل غاية
 فصلاً بينا وأورد في ذلك الخبر بيان مع تكرار الألفاظ الحق وقام الأشعار والحق والحمد لله
 أولاً وأخيراً شكر الرباط ظاهر على ما استطاعنا أن نبلغه إلى ما نريد من اجتناب ما ذال إلا
 بعد تركه وطيب راحة فذكر في ذلك الخبر الأفعال المروية والوعود الموعود في الخبر

سئل ما الفرق بين الخبرين
 كان تخصيصاً أم هما مستان
 لتخصيص الأكثر
 على تخصيص التسعين من
 أعلموا والعشرون غيرهم
 فالتشديد في العلم كذا في خبرنا
 كرم العلماء فخصيصهم بالثاني
 لا يلزم من اختصاصهم بالأكثر
 ولو خصصنا الثاني بالاول فبقينا
 على الأول ولا يلزم

لا تكون انفسا وفي غير ذلك من غيرهم في صورة الاخر في كل وفي صور الاجتماع انفسا
الفاصولية التي يخاص كل قبله كان الترجيح الدلالة لاهل الاطراف وهو في وجهه ولا
فيهم بالتوقف لرجوع الى الاصل ومن باب التمولط مثل ما لو ورد في خبر اكرم العلماء ثم قال
عليه وجوب اكرامهم فثبت انهم في ذلك على عدم وجوب اكرام مطلقا انفسا منهم في
الحكم في مثله تخصيصا بكل من المخصصين لان الاخيرين خاصا فيقتضيه ذلك وجوب
حملها على الخاص لا على العام فلا مجال للنوع في تخصيصها بالخاص الاول ولا ثم جعل النسبة بينهما
بين الخاص الثاني عموم ما من جهة بالجملة اذا تعاض احد الطرفين وكان كلا التعاضين
من قبيل تعاض العام والخاص من غير تعاض بين الآخرين مثل ما لو ورد اكرم الناس في اخر
اكرم العلماء في اخر لا تكون لفظة اكرام في تعاض الآخرين بالعموم والخصوص ولا تعاض بينهما فيحقق
ان نقول في مثله تخصيصا بكل من المخصصين لما لا يلاحظ الترتيب في هذا النسبة بان
يخصصوا لا باحد الخاصين ثم يلاحظ النسبة المعنى المخصص مع الاول وهذا على وجهين احدهما
يخصصوا لا بالعلماء الذي هو اعم الخاصين ثم بالفقه الذي هو اخصها هذا لا يتناقض والاول
لان بعد التخصيص يكون النسبة بين المخصص هو الناس باحد العلماء وبين الفقهاء عمومها
مطابقة فلا بد من التخصيص بالفقه ايضا وثانها ان يخصصوا لا بالفقه فيكون المراد من
العام ما عدا الفقهاء فيفضل نسبة اكرم الناس مع الاخرى لا اكرم العلماء الى العموم من جهة اننا
ما عدا الفقهاء مع العلماء بينهما العموم من جهة اننا في الاصول يفرق الاول في العلم والاشياء
في الفقهاء فلا يجوز تخصيص اكرم الناس بل اكرم العلماء بل لابد من ملاحظة ان كانا مع العموم
وقد فرغ الوجه عند ملاحظة الترتيب يلزم الترجيح بل المخرج فان نسبة كل واحد من الخاصين
كنسبة الاخر اليه فنقد احدهما وتخصيص به ثم ملاحظة نسبة المعنى الخاص من التخصيص
مع الاخر لا شك في كونه ترجحا بل المخرج بل من البين الواضح انه يجب ملاحظة نسبة كل واحد من
كل واحد منها مع قطع النظر عن الاخر لان ذلك التخصيص لم يكن معا كون احدهما خاصين اعم
الاخر لخص بوجوب ترجيحها في الفقه على الوجه المذكور في هذا اذا كان كل واحد من المخصصين
منفصلا كما في المثال المذكور او متصلا كما لو قال اكرم العلماء الا ان العلماء الاخير والعالم واقفا اذا

تخصيصا
بالعموم

تصايفها باليا من الزيادة والنقصان لكن اليس لا يسقط بالمعسوفان حيوان تنظر في مطا
شوارق انوارها وغرائب مشارفها انظر مصنف في مجالس الجبال طالبها اظهر
في كل حال بعد هذا النظر واستقصا التدبر واستبصار غايات الفكر فان وجدت في
غايات الجواهر والمناظر وحيا او ابلا لا يتجلى ولا اجابة والقبول فمستند وصور من جملة مشايخ احاز
وصحبتنا الشيخ في حق فانه على ما جرت به عادة من انهم لا يبالون في مؤنس غرائب
العوام والارباب وصفا التصانيف والتخصيصات الالهيانية والادوية الربانية وضيع الزهد
والورع والكرامات فتارة يخرجون به من غير ما مضى وفات اخرى عن بعض ما هو خارجا وانما
نظروا في قوله انه كان افضل لغيره اشارة الى انه كان حقا الملكة القدسية والقوة البهية
والاستبصار في باجوتة على وتصانيف سالتهم في ذلك قول ذلك الفاضل في ذلك
المسألة فكل هذا الجواهر لا يستدعي ايضا كان كما خرج به في الجاني ومقتضى التصانيف
مفترقة في جواب من في الغنى في ما في بعض الالفاظ الفقهية وظن ان مقتضى من ذلك القول
ليس الا الانبساط الاشارة على ان تجلدهم في من التخصيصات ما جرت به عادة في هذه المسألة
باجوتة في قوله من سالتهم في ذلك قول ذلك الفاضل في ذلك
في غايات الالفاظ والركاكة ولم يجابها اخرى ابلا لا يتجلى ولا اجابة والقبول فمستند وصور من جملة مشايخ احاز
في ابواب القواعد ورفع القواعد في جوارحها الى المقاصد ما لم يخرج به الظاهر وانما هذه
وقصر عن الفهم وغفل عن غايات النظر واستمر شاك في ذلك استدل بسبب لا فضلا على ثبات

هذه الاجوبة بعض ما دخل بنا الى القاصد في معنى الزيادة ونقصان

الاطناب في كمال الطمانينة عند رغبته الناظر في الرغبات الله هو

الحاجات في الامكان وجميع اصناف الاعلام ومقتضى

على الدوام وهو سابعها في الله لا تلتزم

خفا وقد في القواعد من

تأليف هذه الرسالة

١٢٢٤
في

الأيام واللبا إلى المحدث ثم أن امرؤض إلى هذه من غير الناس على أنهم كذا صد المحققين و
 بدلا من قنن فقد الفقهاء والمحدثين حجة الإسلام والمسلمين استأنا الأعظم ملائكة الأكرم شمس
 فقهاء الأوائل والأواخر أعني جانا الحاج ميرزا باقر وفقيه الله تعالى الطائفة في فضل الجهر والبر
 أن جعل في الجاهل أعني المولى الفقهاء ومصابي الظلام حجة الإسلام والبدل التام شيخنا الأستنا
 وملاذ الجاهل في المصطفی ومصطفی الرضا علم الهدى والتقى أعني جانا الشيخ المصطفی
 ذات ياصلى عليه مطويعا اعلام فضله من فروع ما أنظر إلى بعض تصنيفها وامسك إلى قنن
 خمسة أشهر حوله من الحقيقة والخبر إلى ثمر قال في حقه أنه كالفاضل القمي حين جموعه من
 فكتب في انوار صلوات الله وسلامه عليه وصاحبها في علم الهدى واشتهر في مشاهد أخرى على مشرفه صلوات
 الملك العلي بحقه صلوات الله وسلامه عليه بقوم ما دخله من حقه في كل ليلة ويوم وقد كمل
 أنه في قنن جموعه من التصنيف كالم في العمل مع العالم الفاضل ملا علي التوركي الحكيم وبعض
 المسائل فجاءه أن كان الفاضل قال له أن هذا كافر من قال به فهو كافر فلا تقروا وذهب
 كل الفضل صنف سألته في إثبات كون ذلك الجواب كافر فبطل به هو في الأصناف الأولى
 نظور راجع إليها قصد وكتب في جوابه ما كتبه هو وكان مقصود التكلم معك على مقصود
 القول على العقلية والى من جملة المقلدين لك رسالة في بطلان هذا وقد بلغنا ذلك في هذا
 في كونه في مجاهد ونظم في حل مشايخ الجاهل لم تصدق في حق فارتد أو وضع رايه بل كانه مصيبة
 هذا التصديق ولم يكن من الخطئة وقد كنت في حضرة الشرف في يوم الاثنين في جدهما سئل عن
 عن بعض من سأل الفقيه في تكلمت معك في ذلك في راي جنابك العالي فلان وجدت هذا
 أهيب في الجاهل في الرقاد في الفقه الشافعية في جهر في غوامض الفكر فكنت دور في
 الزاد في جهر في البصير في اللبا إلى المظلمة وانك في تلك المسئلة إلى ان صنف في إثبات ذلك
 في ذلك قال ودعت فيها انصو كنوز الحقايق وفرايد موزر في الدقايق في درجته من بعض
 في مسائل الأصول فام يدرج في أبواب أصول ولا في أصول وقال سئل في الرسالة إلى هذا
 الشرف حين كوفي معارف في باقى صلب الباع في صلب الباع والذائع والى في مضى السبوق
 الاستنباط الأكراب في صلب راجل النفس سابقا بالمشاوي في مساق المشاوي فلا يوجد

والأجانب

الفاضل القمي في قنن
 علت في أوله من الجاهل
 رسالة مفصلة في

فصل في

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

كألا انسان متلا والأمر
المخارجه ان كان المغني
له وجود في الخارج

في الحقيقة الدينية ما يخص بالاعتقاد والقلب والشرع وما يخص بالأفعال
 بالجوارح وفيه ان هذا ايضا خارج عما نحن فيه لا نحتاج لتقسيمه بالثلاثة القديمة مع ان
 الحقيقة الدينية قسم من قسم الحقيقة الشرعية ولولا التقسيم لكان الحكم هذا حكما عاما
 كان يقال للدين ما يخص بالاعتقاد والقلب والشرع وما يخص بالأفعال والجوارح
 بان يبين اوجهها بالاول وذكر ان الحاجب الحق ثبوت الحقيقة الشرعية وما الدينية فالقول علم ثبوت
 وفيه ان هذا خط عظيم من اهل الحجة انهم ظن ان الحقيقة الدينية هي الحقيقة الشرعية بل هي غايتها
 معها غفل من ان الحقيقة الشرعية هي ما يتبع شرعي كما صرح به مع انه يمكن القلب يعني ان الحق
 ثبوت الحقيقة الدينية لانها المشاهدة لعلوم من الاقوال بل الحقيقة الشرعية بالعلم الاول غير
 في الاقوال كما يدل عليه الاستطراد في التباين في التباين فافهم خالفوا في ان الله هل وعيها على الله
 والدين او كونه على الله ان هذا السبيل الصحيح الى الاول تتبعه جماعة والاولى على الله والبار فان
 التباين في الله موحد للشرع ومحدد للوجود الحقيقة هو الله لا غير ذلك كما ذكر اهل التوفيق في قوله
 شرع عند سنده جمل طرقة وجعل الطرقة طرقة هو الله لا غير ذلك كما ذكر اهل التوفيق في قوله
 على ذلك فما جمل الأصوليين اكثرهم اليه الحق هو القول لئلا يكون لفظ الله مشتركا بينهما
 ولئلا يتأخر ذلك كلام القولين مثبت من جهة وناف لا من جهة وقد قدر في محله ان
 مقصد على التوافق في الاختلاف من الطرفين جهة الاثبات جهة التام على الاشكال لا على المعنى
 ان يكون مشتركا معنويا فيكون المراد من القول المشترك وهو الشارعية فعله هذا يكون اذ
 الله والشرع معاً من لفظ الله من باب عموم الجواز وما مشترك لفظاً فافهم بان وجه استعمال اللفظين
 اكثر من معنى واحد قلت ان على القول بجواز استعمال اللفظ في اكثر من معنى واحد لا كلام في
 قلنا بعد الجواز فنقول هذا الكلام امر باجتماع الاشكال في لفظين وتبين ان كلنا في الجواز انما هو الشرعية
 اي الحكم المستوي الى الله فلهذا من الشرعية المستوي الى الله والشرع ما يلزم استعمال اللفظ في اكثر من معنى واحد
 ان نأخذ من لفظ الله والشرع ولبسنا في ان هذا النزاع صدر من القوم من القولين في بيان
 الصكاع على حسب ما يقتضيه الاجل كما في الالفاظ في قوله تعالى في قوله عز وجل هو الاول
 في ثبوت الحقيقة الشرعية والدينية فلا خلاف في ثبوتها بل انما هو الامر الاصح بان الحقيقة الدينية

فيها من المهاراة في فهم الحقيقة
 من اللفظ بل اراد امر اوصاف
 مينة التي عليها ان المعنى
 توفى الاحتياط الكبري في معنى
 ان المراد بالقول هو اللفظ
 في ان هذا الجواب في لفظ
 بالسؤال ان دعوى الكلام
 اطلاق لفظ الشارع في
 الله والشرع معاً لفظاً
 الجواز انما هو الامر الاول
 بان كلامنا مأمور في لفظ
 الشرعية لا في اللفظ
 في ثبوت الحقيقة الشرعية
 والقسم الثاني في الشرع

اندر نفعها الشا الى غير هذا لا نقول انها الحاطبة في الفهم شرط التكليف لو فهموا لم يفلح البناء اما
بالنظر او بالاعتقاد او بالبرهان لا بد من العلم فان من لم يوفق في العلم لا يوفق في الاعتقاد فلهذا لا بد
النقل الوضع والتعيين لا التعيين الثاني لتمام التام في ذكره والذو كانه في حق شرعية كما ينبغي
وقد امكن ان انظر لتمام التام في الظاهر فلهذا كانه غير متعين في ذكره وهذا الدليل في هذا الوضع
لان الغرض من ان يكون الوضع التعيين مثلا في الوضع بعض الصلاح من لفظ الجواز والامتناع
كونه شرعا اما الوضع التعيين فلا يخرج التام عن فائدة لفظ الصلاح مثلا اذا استعمل في الجواز والامتناع
الشرعي ثم كثر استعماله في غير ذلك فلهذا لا يخرج عن الصلاح في جميع انواع الجواز والامتناع في
التعيين فانهم ذكروا من جملة الدلائل ان الاستدلال لا يستلزم الا ان يتبعها العلم في لفظ الجواز والامتناع
غالب في فوائدها الشرعية عندنا في لفظ العلم بان لا يخرج من لفظ العلم لفظ الجواز والامتناع في الشرعية
العلم ان قولهم نزل هذه الاقاويل في الشرعية لفظ العلم على ما ينبغي من ان لا يتبعها العلم في الشرعية
هو ذكره الجازية في رد ادوات على جميع المبين حاصلا ان بيان انما استعمل في لفظ الجواز والامتناع
فيما الشرعية جاز انما استعمل في لفظ الجواز والامتناع في لفظ العلم في لفظ الجواز والامتناع في لفظ العلم
فانما تكلم بكلام في لفظ العلم في لفظ الجواز والامتناع في لفظ العلم في لفظ الجواز والامتناع في لفظ العلم
مطروا الظاهر من الاتفاق على القولين منهم بل قيل لا يشبهونها لكن في بعض النسخ وفي نسخة
تفصيلا اشد قولنا لا يكون الحقيق في الشرعية ثابتة بالوضع في لفظ الجواز والامتناع في لفظ العلم في لفظ الجواز والامتناع في لفظ العلم
مما رواه في لفظ الجواز والامتناع في لفظ العلم في لفظ الجواز والامتناع في لفظ العلم في لفظ الجواز والامتناع في لفظ العلم
والفسوق في لفظ الجواز والامتناع في لفظ العلم في لفظ الجواز والامتناع في لفظ العلم في لفظ الجواز والامتناع في لفظ العلم
يغيب فيها الوضع الشرعي عندهم ولا لا ينفذ فائدة النزاع في الحقيقة الشرعية لانه لا يمكن ان يكون
ثبت الحقيقة الشرعية في لفظ العلم في لفظ الجواز والامتناع في لفظ العلم في لفظ الجواز والامتناع في لفظ العلم
الوضع في لفظ الجواز والامتناع في لفظ العلم في لفظ الجواز والامتناع في لفظ العلم في لفظ الجواز والامتناع في لفظ العلم
في لفظ الجواز والامتناع في لفظ العلم في لفظ الجواز والامتناع في لفظ العلم في لفظ الجواز والامتناع في لفظ العلم
مثل الوضوء في لفظ الجواز والامتناع في لفظ العلم في لفظ الجواز والامتناع في لفظ العلم في لفظ الجواز والامتناع في لفظ العلم
اثبات الحقيقة الشرعية من لفظ الجواز والامتناع في لفظ العلم في لفظ الجواز والامتناع في لفظ العلم في لفظ الجواز والامتناع في لفظ العلم

صحة القول القائم من هذا الكلام في الشرعية لا الشبهة في لفظ الجواز والامتناع في لفظ العلم في لفظ الجواز والامتناع في لفظ العلم

أيضا ٥

هذا القول ظاهر من لفظ الأمر شأنه أن يكون المراد من كان القرآن مستحباً الأفعال النكاحية والجماعية
بالأفعال المحسوسة فافهم القطع المأمور به من جهة واحدة وهو بالسبب الظن في الجملة من باب
حصول الظن من نفس الخبر ومن باب السبب الظن بمعية حصول الظن بخلافه وإن لم يحصل من خبر
فهم بالنسبة إلى الظن أو السبب الظن لا مطلقاً وإنما أن يكون الخبر النبوي لئلا يبين الله خبره من
كونه خبراً نبوياً ومبطل خبره من جهة فافهم المأمور به من جهة واحدة لا بالسبب الظن من جهة
بل من جهة الأمر وليس هذا إلا إرادات الله تعالى في هذه الأفعال من جهة كمال الفاضل
الشرعي حيث لا يجد وهو من جهة فافهم المأمور به من جهة واحدة بالسبب الظن من جهة واحدة
ورد لفظ كمال الله ولم يعلم أن المراد منه معنى النبوة أو الشريعة فالأصل الأول التوفيق من جهة واحدة
أحكاماً والأصل الثاني أصله من جهة واحدة فافهم المأمور به من جهة واحدة بالسبب الظن من جهة واحدة
السبب الظن هو هذا أصله من جهة واحدة فافهم المأمور به من جهة واحدة بالسبب الظن من جهة واحدة
الأصل الثاني من جهة واحدة فافهم المأمور به من جهة واحدة بالسبب الظن من جهة واحدة
وقال القائل التوفيق ليس قولاً وإنما هو من جهة واحدة فافهم المأمور به من جهة واحدة بالسبب الظن من جهة واحدة
وقول السفيه وقول السفيهين لفظاً لا معاً إنما هو من جهة واحدة فافهم المأمور به من جهة واحدة بالسبب الظن من جهة واحدة
النبوة والنبوة من جهة واحدة فافهم المأمور به من جهة واحدة بالسبب الظن من جهة واحدة
اللفظ في ما النبوة من جهة واحدة فافهم المأمور به من جهة واحدة بالسبب الظن من جهة واحدة
ما ذكرنا من جهة واحدة فافهم المأمور به من جهة واحدة بالسبب الظن من جهة واحدة
وعن جهة الغيبة والغيبة من جهة واحدة فافهم المأمور به من جهة واحدة بالسبب الظن من جهة واحدة
السيد ما مضى أن كل لفظ ورد في كلام الله تعالى من جهة واحدة فافهم المأمور به من جهة واحدة بالسبب الظن من جهة واحدة
الغيبة قريب من هذا لكن الأمر هو الفهم من جهة واحدة فافهم المأمور به من جهة واحدة بالسبب الظن من جهة واحدة
ولم يعلم فيه خلاف الأمر القاطع بالآلة فافهم المأمور به من جهة واحدة بالسبب الظن من جهة واحدة
الحكم في الغائب فافهم المأمور به من جهة واحدة فافهم المأمور به من جهة واحدة بالسبب الظن من جهة واحدة
عند الله الخيرة كما هو في الغائب فافهم المأمور به من جهة واحدة فافهم المأمور به من جهة واحدة بالسبب الظن من جهة واحدة
من الله لا من جهة واحدة فافهم المأمور به من جهة واحدة فافهم المأمور به من جهة واحدة بالسبب الظن من جهة واحدة

عنه
أو أن لم يقل بالظن الظاهر
والسبب الظن المطلقة منه

على أنما الأول أن إذا لم يكن لفظ الصلوة والنج والركوة مثلاً المقطوع به في اللغة الشعرية لفظاً للبادون
الظاهر لفظاً وليس لا ينفصل عن قسماً لفظاً إلى اللغة الشعرية فإنه البادون الشعرية
لا يثبت لشيء وإن كان كما قلنا فاذكر اللفظ في قوله تعالى ولا ينادي من اللفظ البادون
الشعرية في كلامهم ثم كونه البادون على البادون من لغة مشاهد كذا في الشعرية في قوله
كما يطلقون اللفظ في قوله تعالى الشعرية فاجتهدوا في البادون معلوم كونه معلوماً للبادون
في اللفظ الشعرية غير معلوم في اللفظ البادون كما حصل من كثرة استعمال اللفظ في اللفظ البادون
في الشعرية في اللفظ البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون
ما هو عليه البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون
اللفظ الشعرية في اللفظ البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون
كلامه في اللفظ البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون
تدبر اللفظ البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون
فلا يدل على تعيينه فانه في اللفظ البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون
مشابهة لزمان أهل اللغة والشابرا ما يثبت لفظاً في اللفظ البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون
وليس في اللفظ البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون
له واصل اللفظ البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون
وعدم معلومية حصول الممارسة في اللفظ البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون
ولذلك يثبت البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون
البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون
المعقود الرابع أن قوله في اللفظ البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون
اللفظ الشعرية في اللفظ البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون
الثالث فاذكر حصة اللفظ البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون
اللفظ البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون
قال ونقطع فيما سبق من اللفظ البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون في اللفظ البادون

لا اعتنا الا من يقول بان الظن في اللغة هو كما هو الحق وقد تقدم الكلام في ذلك بحول ان جعل
 هذا الاصل لما ذكرنا من انه يحصل الاستفهام وغير الظن ثبوت الحقيقة التي يعتد بها ومن ينكر
 جهة الظن في اللغة ويقول لابد من حصول القطع كما يظهر من كلام صاحب المعاني في قوله ^{البحث}
 بانزله العمل بمقتضى هذا الاصل وهو حصل القطع من هذا الاصل وتلك العمل بالظن الخاص
 من ادلة الشبهين كما عرفت من هذا المعام على ما يظهر من كلامه لا يجوز حصول القطع وهو لا يثبت
 دون اشارة خط الفناء فهنا ان تلك الالفاظ لو كانت في شريعة كانت معروضة للام
 باطل وكذا المنزول وثبوت الحقيقة الشرعية ثبوت الملازمة ان اختصاص الالفاظ بالاعتناء
 بما هو موجب له الالفاظ بالوضع في تلك اللغات والعرب يضعون تلك الالفاظ لانه ^{المنزول}
 فلا تكون عريته وانما اطلاق الملازمة فلا يخلو ان يكون القران عريته فان بالانواع
 في نسخها وسقطت من الالفاظ الكتاب ليس لها ان تكون اعتبارا وجب الكتاب ان
 الضمير يرجع الى السورة وان كان على سبيل التاويل بالذكر والمقروءة من هذا الخروج
 عن ظاهر القران والمنصوص ان ظاهر القران جهة الثاني ان القران موضوع للقول الشبهين
 الكا والجز والاداء بما لم يردنا خلافه لا يضر القران فمن جهة وقوع الغش فلو كان موضوعا
 للامع من حيث المجموع لم يضر من هذا الكلام ملائمة للماء على الكل والجز والامع
 المنزول والله اعلم بهما الاشياء والوقت في زيادة على ما علم لان هذا القران موضوع
 فقل لا يشترط مستوفى وله الا القران كما اننا الكا كما يثبت الا اننا لا يجوز وضع
 من القران على الواجب عند نزولها اليها القدر كما يجوز ان يثبت في القران وما ذكره من
 لزوم الخفاء في الالفاظ هو من باب شبهة في لغة السور والآية وترتيبها مع انها موضوع
 للمجموع من حيث المجموع ومن باب اشتراك في الشياء او من حيث المجازية مرجعها الى التام
 الفعل بالاعتناء من كل الشائين في وجه بعض الالفاظ عن كونها عريته لا يخرج
 القران عن كونها عريته والمراد ان سلوبيه عريته وان لم يكن بعض الالفاظ عريته وان هذا
 خلاف الظاهر وانما اذا قال الله الكر الف ما نزل ونقص من القدر المقدر مع مشايعهم
 بالكرية وكان في اعطاء الفطرة ومقتضى الشريعة تارة انقص شيء قليل من المقدار كما يحكم

واوحدنا بالصلوة والركعة وكتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم وغير ذلك من الايات ثبتت
فيها بانضمام الصلوة والنفل والحج والباقي بانضمام الأجزاء المركبة فثبت ان كونها متصلة في الأوامر
السابقة لا يستلزم كون هذه الألفاظ بعينها موضوعاً بازائها انما الجواز يكون وضع تلك الألفاظ
الفاظ اخرى وانما الحكاية عنها صارت بهذه الألفاظ وثابتاً نقول ان الشر لا يعلل انما الجواز ونشر
واخرج معنى اخر ووضع تلك الألفاظ بازاء تلك المعاني وثالثنا نقول ان معنى الأجزاء المركبة غير متل
بغير جواز لانه انما الجواز اذا ثبت كون بعض الألفاظ موضوعاً للمعنى الشرعي في الأوامر السابقة وقيل
ان وجوب هذه الألفاظ بعينها غير مطلوب في الأوامر السابقة بل يمكن ان يكون بهذه الألفاظ كما كان
تلك الألفاظ التي كانت في الأوامر السابقة مع انه لو سلمنا كون هذا الألفاظ عين تلك الألفاظ لا يشترط
الحقيقة الشرعية بل يشترط المعنى اللغوي فان كان الأوامر السابقة زماناً و زماناً في نسبة ما لو كان ذلك
الزمن في زمان اللغة فاذا لم يرد ان اللفظ الخاص كاللفظ الصلوة مثلاً في الزمان السابق كان حقيقة المعنى
الجواز او المعنى اللغوي فالتعريف يكون كونه حقيقة ومستملاً في المعنى اللغوي الى ان يثبت المخرج
عن هذه الفاعلة فلا يبرهن نحو الحقيقة الشرعية في المعنى المخرج في الزمان السابق المخرج في الزمان
عدم النفل فكيف لا يجمع المركب كذا في زماننا هذا فثبت ان هذه حكاية لفظها خاص وهو جوف
الزمان السابق ومستعمل في المعنى المخرج لا يشترط كونه حقيقة في ذلك المعنى فضلاً عن نحو الألفاظ المركبة
في باقي الألفاظ التي لم يعلم وجودها انما لا ضرورة لاستعمالها في معناه كلفظ الحج والركعة مثلاً
ثم جعله الخطأ في التبيين للحقيقة الشرعية من جهة التبارك والاستقرار اما ان يحصل القطع بلبوث الحقيقة
الشرعية والظن الظن في اثبات اللغة حقيقة وان لم يحصل هذا فلا بد من الرجوع الى اصل اللغة
وهي اقوى من ذلك النافذ حجة النافذين ايضاً وجوبها اصل اللغة عند النقل في زمان اللغة على هذا
الأصل اما من باب الظن الشك في الفعل وخصوصاً ما ذكرنا من ان الظن انما يحصل من اشارة المشبهين على
خلافه فلا يحصل الظن من هذا الأصل على خلافه لا سيما ان حصول الظن الشك في الفعل في التقيض او من
باب السبيل المطلق عند ان لا يحصل الظن على خلافه سواء حصل الظن ام لا ولا يجوز لهذا الأصل ان
لهذا المعنى بعد حصول الظن من الإجماع ولا استقرار التبع على خلافه فلا يليق اليه او من باب التبعيد
الظن النوعي عند انه حجة سواء حصل الظن او الشك وحصل الظن بخلافه هذا هو الوجه في العلم

العلم وهو ممكن لهذه الطائفة أيضا لكنهم قصر في الاجتهاد ولو امكنوا النظر امكن لهم الوصول الى
 الواقع البين انما الكلام في الالفاظ المجتزعة عن القرينة ولا شك في انه لا يصلح الوصول الى الحقيقة
 الشرعية فيها بالتدريج بالقرينة لا نقول اذا الجمل تلتبع الواضع التي فيها القرينة موثوقة يحصل
 لهم الواضع المجتزعة عن القرينة مثلا اذا اراد ان تلتزم الصلوة في كلام الله مستعمل في الأركان القرينة
 منضمة اليه فترادى استعماله بدون القرينة بل حقيقة على ما استعمله مع القرينة الثالثة في دليلهم هذا
 مبني على مقدماتها كمالها شدة ولا قولهم ولو فهم آياتها انما اوتوا ذلك ليسا فبذلك يجوز ان يفهم
 يثبتوا ذلك ليس من جهة بل انما هذا من جهة الخطابين فيهم وفي حق التقيد وكثرة اهل الخطأ
 لم ينفوا الواضع فقاموا ثم غلبت المخالفات في تلازم كتب الفقهاء لم يصل اليها اليها منهم مع انهم
 لو قالوا بديل قولهم انما اوتوا ذلك ليسا الوصول اليها لكثرة الدلالة وان كان لو كان حسن في ثانيا قولهم
 والاول غير موثوق لوقوع الخلاف فيه ان يخالفوه ولا يوجب الدلالة عند الذين وثقوا قولهم
 والثاني لا ينبغي العلم والقطع في آيات الله اذ الله العلم والقطع كالمخرجها عن المحيطة بذلك
 في حجة الاخذ على الظن غالبا من قولهم والحق انفسهم في مثلها التواتر فيه انه ربما يظن العلم
 انما هو الغالب في الخطأ بآيات الشرعية فلا يكون في نقل النقل على نقله ووقوعه كغيره فبذلك
 ولما جحد القول بالوضع اليقين ان الحاجة تحكم بان الله استعمل كثير من هذه الالفاظ في الحقائق الشرعية
 المتغيرة لا في الحقائق الثابتة لكثرة الحاجة اليه وتوفر الدلالة على كونه من قبيل الله سبحانه الكائن بين الناس
 استقامتهم وبما هم بالواجب عليه او هذا كله انما يكون بكون الالفاظ المستعملة في معانيها
 المتغيرة وحيث بلغ اللفظ في هذا الوجه هذه المرتبة فلا شك في كونها حقيقة في الالفاظ المتغيرة
 لكن هذا الدليل لا يثبت اليقين فالاول في الحق ان يقتصر الكلام ويقتصر في الالفاظ التي
 كثر استعمالها ليس الحاجة اليها واما الالفاظ التي كثر استعمالها ولم يكثر الحاجة اليها
 كثير فيجوز ان يبعد ثبوت الوضع اليقين وبقائها في معانيها التي لا تتغير عند النقل
 من الدليل عن دليل القائلين بالوضع اليقين ايضا على التفصيل الذي
 خالفوا في ذلك تقدم الكلام في قولهم

والجواب الصحيح بالقبول ان الجبراع لم يوضع لوضع لغة العرب او وضعه لوضع لغة
العرب كذا الكلام في شئنا التعليل لانه لم يوضع لوضع لغة العرب كذا الكلام في شئنا التعليل
من الشئ البتة واما اذا كان المراد من الشئ هو لسانها وكان الشئ في اللغة الواضحة لغة
العرب فهو لغة فلا ينفك الا براه اصالته يحتاج الى الجواب فينبغي ان يعلم ان خلق كون هذه
الالفاظ مثل الالفاظ التي اتفق فيها توافق اللفظ كلفظ الدكان نظيره فان لغة العرب
الجميع مطابق في باب اللفظ في الحقيقة فان سببا من اجزاء خضر الالف على ما كان لها
بالاصطلاح واللفظ قد مضى على ان القرآن بعض الالفاظ ليس في لغة العرب بل في لغة
الشكوة والسجيل وغيرها بل انما كانت واقعة في لغات الهند وغيره فلهذا الشئ في اللغة
ومنها ان لو ثبت نقل الشئ هذه الالفاظ الى معانيها الشرعية لغيرها الخاطي بين بالان انهم
التكليف وانهما لهما الفان ذلك ايضا لما كانت التكليف لو نقل الى ما ان يكون
او يكون باللفظ الاول غير موجود لوجود الخلاف فلو وجد في الواقع الخلاف في الشئ
يفيد العلم القطعي على ان العادة في مثله يقتضي وقوع التواتر والحوادث عنه من جوار الآراء
مكلفون بالعلم بالحق المارة من تلك الالفاظ ولا ينفك عنهم الخاطي بين بانه نقل هذه
الالفاظ الى معانيها الشرعية واما الان عليه ان يبين مراده وبيان المراد قد حصل بالبيان
القبول واثباته بالقرينة على ما شهد بالنسبة من ذلك يقتضي فهم الوضع وفيه ان نقل
النافي انما هو في الالفاظ المجردة عن القرينة ومن المعلوم انه لم يحصل الفهم في باب الشئ
وغيره مع حصول التكليف في الحاصل من ليلانه لو كان مراد الشئ من تلك الالفاظ هذه
المعاني حيث انه وضعها لاحتج في الالفاظ المجردة عن القرينة لفهمها ولو فهمها بالواقع
الخلاف فيها قد وقع في الشئ في الخاطي بين ولنا بالترديد بالقرائن وهذا طريق واضح لا ينكر
كالاطفال يعلمون اللغة من غير ان يجرع لهم بوضع الحاصل للغة المختصين هذا هو بالنسبة الى
من لا يعلم شيئا من الالفاظ فان قلت لو كان الشئ تفهيم الخاطي بين بالترديد بالقرائن بوضع
تلك الالفاظ بآراء تلك المعاني المجردة لفظا والاشارة كما معهم في التكليف لو نقلوا الى
انما انهم لا يتواترون فلا ينعوا الخلاف بالاحاد فلا يفيد القطع في الآراء هو ما كان

مراده من انهم في الالفاظ المجردة
عن القرينة صح

